الأمم المتحدة

A/C.1/72/PV.7

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٧**

الاثنين، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بحر العلوم . . . . . (العراق)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

برنامج العمل

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل الشروع في عملنا عصر اليوم، أود أن أشير إلى أهمية المسألة التنظيمية. إننا نواجه تحديا يتمثل في تلبية جميع طلبات التسجيل في قائمة المتكلمين في الوقت المتبقي والمخصص للمناقشة العامة. وبعد التشاور مع المكتب، أعتزم، بموافقة اللجنة، تحديد موعد لعقد جلسة إضافية يوم غد، الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تعقد الساعة العاشرة صباحا بغية التأكد من إدراج اسماء جميع الدول الأعضاء في قائمة المتكلمين للمناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي لإعطاء الفرصة للمشاركة في تلك المناقشة بدون تعطيل الجدول الزمني للمناقشة المواضيعية. أبلغت الأمانة العامة ذلك الاقتراح إلى جميع الأعضاء يوم الجمعة الماضي.

وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن اللجنة توافق على اقتراحي بشأن تحديد موعد لعقد جلسة إضافية يوم الثلاثاء، الموافق ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة العاشرة صباحا لاستيعاب جميع طلبات التسجيل في قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي.

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع الوفود بأن قائمة المتكلمين في الجزء الخاص بالمناقشة المواضيعية، التي ستبدأ يوم الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر، ستظل مفتوحة حتى يوم الاثنين، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر في الساعة ١٨/٠٠.

بنود جدول الأعمال ٥٢ (ب) و ٩٠ إلى ١٠٦ (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أذكر الوفود بأن تُقصر مداخلاتها على خمس دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1731547 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

السيد مانريكي تريخو (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفدي بانتخابكم، سيدي، ويعرب عن التهنئة إلى أعضاء المكتب المنتخبين في توجيه دفة عمل اللجنة الأولى. نعرب عن دعمنا الكامل لكم في أداء مهام عملكم.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الحملة الدولية لإزالة الأسلحة النووية، التي مُنحت جائزة نوبل للسلام، يوم الجمعة ٦ تشرين الأول/أكتوبر، على جهودها الدؤوبة في حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها.

إن السلفادور مقتنعة اقتناعا راسخا بأن نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، عناصر أساسية في الوفاء بالتزامنا بصون السلم والأمن والاستقرار، مع احترام حقوق الإنسان بوصفها المحور الرئيسي.

يرحب بلدي، وهو جزء من أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية بفضل معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. بالنسبة للسلفادور، فإن اعتماد تلك المعاهدة يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي العام والتام الذي لا رجعة فيه، وهذا السبب الذي حمل بلدي ليس فقط على التصويت على اعتماده في ٧ تموز/يوليه، بل أيضا على التقيد به من اليوم الأول لفتح باب التوقيع عليه.

تنظم أحكام المعاهدة حيازة وتطوير وإنتاج وحيازة وتخزين ونقل واستخدام الأسلحة النووية، وتحظر أيضا التهديد باستخدامها. وكما نعلم، لا يزال منع التهديد والردع النووي المبرر الرئيسي لبعض الدول الحائزة لهذا النوع من أسلحة الدمار الشامل. لذلك بالنسبة للسلفادور فإن ما يمثله اعتماد تلك المعاهدة من قبل ومن بعد، في مجال نزع السلاح النووي، ليس فقط لأنها أول صك تم التفاوض بشأنه في الأمم المتحدة بشأن حظر الأسلحة النووية، فحسب، بل أيضا لأنها تعزز آلية نزع السلاح، وتكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونأسف لعدم توافق الآراء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، الذي نعتقد أنه خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مؤتمرات الاستعراض السابقة. ومع ذلك، نعرب عن التزامنا بمواصلة المشاركة في العمليات المؤدية إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، والذي سيمثل فرصة جديدة للمجتمع الدولي كي يعيد تأكيد التزامه بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ونعرب عن شعورنا بالقلق لعدم توفر الإرادة السياسية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونأمل أن نرى ذلك الالتزام المتجدد يسود في الأجل القصير.

يجب أن نولي نفس القدر من الاهتمام لجميع الركائز الثلاث للمعاهدة، وهي: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي الوقت نفسه، نحض الأطراف في المعاهدة على التحلي بالإرادة والمرونة في السعي إلى تحقيق توافق في الآراء عام ٢٠٢٠

تنعقد الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في بيئة تكتنفها التوترات المتزايدة في مختلف أنحاء العالم. تلاحظ السلفادور بقلق شديد ما جرى مؤخرا من تجارب نووية. وهذه الأعمال لا تؤدي إلا إلى تقويض السلم والأمن والاستقرار، كما تعرض للخطر حياة الملايين من الناس.

إن السلفادور تؤيد كل الجهود المخلصة الرامية إلى نزع السلاح النووي مع التقيد بالقانون الدولي واحترام المساواة في السيادة بين الدول. ونرى أن من الحكمة أن يُستأنف الحوار بوصفه السبيل الوحيد الذي يمكن أن يفضي إلى السلام والاستقرار في جميع المناطق. ونحث البلدان المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على التصديق عليها بسرعة لضمان تنفيذها من دون أي تأخير.

إن السلفادور ملتزمة بمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والقضاء عليه، وهي أنشطة تعرض للخطر الرفاه، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. نحن ندرك أيضا أهمية برنامج العمل وإسهامه في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونبرز الجهود التي يبذلها بلدي في التنفيذ التام والفعال للبرنامج. وفي الوقت نفسه، نأمل من العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث، الذي سيعقد في ٢٠١٨، أن تكون شفافة وشاملة، بغية كفالة نجاح المؤتمر ومسار البرنامج في المستقبل.

وبالنسبة لبلدي، فإن معاهدة تجارة الأسلحة – أول صك ملزم قانونا بشأن تجارة الأسلحة – تعد إسهاماً قيماً، فضلا عن كونها استجابة فعالة للقضاء على ما تعانيه بلدان عديدة من صعوبات نتيجة لتجارة الأسلحة غير المشروعة وغير المنظمة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأسلحة التي تستخدمها جهات من غير الدول أو غير المأذون بها. والسلفادور تكرر التزامها بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وتعزيزها وإضفاء الطابع العالمي عليها كوسيلة لتحقيق أهدافها. ونغتنم هذه الفرصة لكي نشكر الدول الأعضاء في هذه المعاهدة على دعمها القيم للصندوق الاستئماني للتبرعات لتنفيذ مشاريع بناء القدرات من أجل مراقبة الأسلحة النارية وتنظيم استخدامها ونقلها. وفي هذا الصدد، يمكنني أن أشهد بأن السلفادور استفادت كثيرا من ذلك.

ونرحب بتوافق الآراء الذي توصل إليه الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بالتوصل إلى مقترحات بشأن أهداف وجدول أعمال دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، نهنئ وفد إكوادور على قيادته لتلك العملية.

كما نرحب باعتماد لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح بتوافق الآراء لتوصيات وتدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وبذلك تغلبت هيئة نزع السلاح – وهي هيئة تداولية بامتياز – على قرابة عقدين من الجمود، وأعطت زخما جديدا لآلية نزع السلاح.

ومع ذلك، نشعر بقلق شديد لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الوفاء بالولاية المنوطة به لعقود من الزمن. والسلفادور تحث الدول الأعضاء في المؤتمر على بدء العمل الموضوعي دون إبطاء واعتماد برنامج عمل شامل للتفاوض على صك ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

لقد حققنا إنجازات كبيرة هذا العام. مع ذلك، وكما قلت من قبل، فإننا نعيش في أجواء متوترة، الأمر الذي يتطلب التزاما أكبر في مناقشاتنا من أجل التوصل إلى خطوات واستجابات ملموسة لكل حالة تقوض السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

السيد جيل (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): يطيب للوفد الهندي تهنئتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب، ويؤكد لكم دعمنا الكامل.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

وفي حين أن كل عام يجلب معه تطورات جديدة ومخاطر وفرص، فإن اللجنة الأولى تتيح فرصة جيدة للتأمل في الإثنى عشر شهراً الماضية. والتجارب النووية والصاروخية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أدت إلى تفاقم التعقيدات القائمة المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بينما أثارت الإدانة والقلق عالمياً. وظلت الآراء الضيقة بشأن مصالح الأمن القومي والمفاهيم الخاطئة للمساواة تعرقل اعتماد برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح، بالرغم من المناقشات الواعدة في الفريق العامل بشأن سبل المضي قدما. والإخفاق جراء ثماني سنوات من عدم القدرة على التفاوض في مؤتمر نزع السلاح –

في انتهاك لتوافق الآراء على اعتماد برنامج للعمل في أيار/مايو ٢٠٠٩ – أدى إلى التجريب في منتديات خارج آلية نزع السلاح المتفق عليها. ونتيجة لذلك، فإن النظام المنشأ بموجب الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ– ١٠/٢) قد تكبد ثمن تلك العرقلة.

والرأي الطويل الأمد بأن الإزالة الفعلية والتحقق الدولي يجب أن يواكبا آليات نزع السلاح، لا سيما في مجال أسلحة الدمار الشامل، وأنه يجب أن تكون الدول الحائزة بالضرورة جزءا من برنامج نزع السلاح، قد وضع تحت ضغوط جديدة. والهوة القائمة بين من يعتقدون أن الأسلحة النووية يمكن أن تتلاشى بدافع الخوف، وأولئك الذين يعتقدون أنه يتعين التأكيد اليوم على وجود الأسلحة النووية بقوة أكبر، تزداد اتساعا. وتطرح التكنولوجيا تحديات جديدة حالما تنعكس في منظومات أسلحة جديدة وفي تحديث النظم القائمة ذات التأثيرات الاستراتيجية. والوقت ينفد، دون استثناء، لمنع تسليح الفضاء الخارجي.

ونحن بحاجة إلى سد الفجوة المتزايدة بشأن نزع السلاح من خلال الحوار والالتزام المتجدد بتعددية الأطراف. ويجب أن ترقى آلية نزع السلاح إلى مستوى توقعات الآباء المؤسسين. وسيتطلب ذلك الالتزام والجهد بما يتجاوز نقاط الحوار وبذل محاولة حقيقية للارتقاء بنوعية العمل الموضوعي في كل منتدى.

وما فتئت الهند ملتزمة بهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية والقضاء التام على الأسلحة النووية، بما يتفق مع الأولوية العليا الممنوحة لنزع السلاح النووي في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى. وترى الهند أن ذلك الهدف يمكن أن يتحقق من خلال عملية تدريجية يتم التعهد بها من خلال التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه عالميا وغير تمييزي. ويتعين إجراء حوار هادف بين جميع الدول التي تملك أسلحة نووية من أجل بناء أسس الثقة وعنصر الاطمئنان، وتقليص الدور البارز للأسلحة النووية في الشؤون الدولية وفي العقائد الأمنية.

ونحن نؤيد القرار ٧١/٧١ وورقة العمل التي تضمنتها الوثيقة CD/2067، التي قدمتها الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ في العام الماضي، وتسعى إلى بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية.

ولم تشارك الهند في المؤتمر المؤدي إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وبالتالي فإن هذه المعاهدة لا تنشئ أي التزامات للهند. وسنظل ملتزمين بالمعاهدات التي أعطت الهند موافقتها السيادية عليها فحسب. ومع ذلك، ما زلنا على استعداد للعمل مع الأطراف الموقعة عليها في محافل نزع السلاح لتقليص دور الأسلحة النووية وفائدتها العسكرية، وحظر استخدامها تحت أي ظرف من الظروف، والقضاء عليها عالميا في ظل التحقق الدولي.

علاوة على ذلك، ودون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، نحن على استعداد لدعم بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس الولاية المبينة في الوثيقة CD/1299. وترحب الهند باعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين بتوافق الآراء والمعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (انظر A/70/81)، المنشأ عملا بالقرار ٥٣/٦٧، ويؤكد أن التفاوض بشأن المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح يظل أولوية تحظى بدعم دولي وأن الولاية الواردة في الوثيقة CD/1299 تظل هي الأساس الأكثر ملاءمة لبدء المفاوضات. وقد شاركت الهند بنشاط في اجتماع هذا العام لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى التابع لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وتتطلع إلى استمرار المناقشات في العام المقبل.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية مثالان جديران بالاهتمام للمعاهدات العالمية غير التمييزية من أجل الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل. وقد أنجزت الهند التزاماتها المتعلقة بتدمير المخزون بموجب اتفاقية الأسلحة

الكيميائية وأسهمت في الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة في سوريا. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تستحق دعمنا الكامل في معالجة أي ثغرات في الإعلانات ذات الصلة وفي التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في الآونة الأخيرة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل في هذه المهمة. ونرحب باستكمال تدمير مخزون الأسلحة الكيميائية التي كان الاتحاد الروسي يحتفظ بها، وذلك بموجب تحقق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إننا نتشاطر الاهتمام الواسع النطاق بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لتعزيز فعاليتها وتحسين تنفيذها. والتكنولوجيا السريعة التطور واتجاهات الانتشار الجديدة، بما في ذلك خطر استخدام العوامل البيولوجية أو السموم لأغراض إرهابية، تبرز الطابع الملح لهذه المهمة. والهند شاركت بنشاط في المؤتمر الثامن لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وقدمت مقترحات محددة بشأن الجوانب الرئيسية للاتفاقية. ولكن خاب أملنا لأن المؤتمر لم يتمكن من تحقيق نتيجة تتناسب مع حجم التحدي. ومع ذلك، من المشجع أن هناك رغبة واضحة في المضي قدما. وبصفتي رئيساً لاجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠١٧، أتطلع إلى المشاركة البناءة من جميع الدول الأطراف خلال الاجتماع السنوي في كانون الأول/ديسمبر حتى يمكننا الوفاء بالولاية التي أسندها المؤتمر الاستعراضي الثامن إلى الاجتماع بنجاح.

إن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة تعتبر أداة مهمة وقيمة. والهند ترحب بنتائج المؤتمر الاستعراضي الخامس، المعقود في عام ٢٠١٦، بما في ذلك قرار إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في سياق أهداف الاتفاقية ومقاصدها. وبصفتي رئيس فريق الخبراء الحكوميين، تسرني المشاورات السابقة على انعقاده، وأتطلع إلى مناقشة محفزة في جنيف في الشهر القادم، ينبغي أن ترسي الأساس لتحقيق مزيد من التقدم. واستمرار الولاية الموضوعية والموارد المالية الكافية ومشاركة جميع أصحاب المصلحة أمور أساسية في هذا الصدد.

وبصفة عامة، يستلزم تسارع وتيرة التغيير التكنولوجي إجراء تقييم شامل على نطاق المنظومة للآثار المحتملة للتطورات المستجدة في ميدان العلم والتكنولوجيا على أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح. ومن ثمّ، فإن الهند، بالإضافة إلى مشاريع قراراتها التقليدية، ستقدم مشروع قرار بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح.

لقد بدأت بياني بصورة قاتمة. اسمحوا لي الآن أن أختتم بياني ببعض الملاحظات التفاؤلية. إن اعتماد هيئة نزع السلاح هذا العام بتوافق الآراء التوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، واعتماد أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح بتوافق الآراء، فضلا عن العمل الموضوعي الذي قامت به هيئة نزع السلاح بإشراف الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً، كلها تؤكد بكل وضوح أن الإرادة السياسية والالتزام القوي يمكن أن يبعثا الحياة في عمل آلية نزع السلاح ويمدا لنا يد العون لتحقيق توقعات المجتمع الدولي بشأن الأمن الدولي ونزع السلاح. ونحن على أهبة الاستعداد للعمل تحت قيادتكم، سيدي الرئيس، كي تتكلل دورة اللجنة الأولى بالنجاح حتى نتمكن من مواصلة هذا الشعور بالتفاؤل.

السيد كورنيليو (قبرص) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولّيكم رئاسة اللجنة الأولى. إنني لعلى يقين بأن خبرتكم الدبلوماسية الثرية ستكون رافدا لأعمال اللجنة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه.

تؤيد قبرص بالكامل البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2) وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية:

يشكل السلام والأمن الدوليان الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية لجمهورية قبرص. وما فتئنا ملتزمين بالعمل لتحقيق تقدم جوهري في جميع منتديات نزع السلاح ذات الصلة. وبهذه الروح، وقعنا على جميع المعاهدات الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار وصدقنا عليها. وقبرص أيضا عضو في مجموعة الموردين النوويين وفريق أستراليا منذ عام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، قدمت قبرص، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تقارير منتظمة عن تنفيذ القرار. في عام ٢٠٠٢، وقّعنا على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، وشاركنا منذ عام ٢٠٠٥ في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. واستضافت قبرص في شهر أيار/مايو ٢٠١٥، مع الولايات المتحدة الأمريكية، عملية محاكاة إقليمية ناجحة، في إطار مبادرة تسعى إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال جهود مكافحة الانتشار. لقد انتخبت قبرص في الآونة الأخيرة عضوا في اللجنة المعنية بإدارة تجارة الأسلحة.

أما فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، فقدمت قبرص، شأنها شأن الدول الأخرى، طلبها للانضمام إلى المؤتمر قبل أكثر من عقدين من الزمن. وللأسف، لم يحدث أي توسيع في عضوية المؤتمر منذ عام ١٩٩٩، على الرغم من أن النظام الداخلي، ينص على استعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة. ولا نزال نؤيد الرأي القائل بإن توسيع عضوية المؤتمر يعطي زخما جديدا لعمله.

نشعر أيضا بالجزع إزاء الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإذ نضع في اعتبارنا ضخامة المخاطر الناجمة عن الأسلحة النووية لدرجة لا يمكن تجاهلها، وإذ ندرك تماما العواقب الإنسانية الكارثية، ما برحنا نؤيد الحاجة إلى الحوار والتعاون الدوليين وشمولية الجميع في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

في هذا الصدد، تؤيد قبرص المبادرة الخاصة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، وتنظر حاليا في إمكانية الانضمام إليها في المستقبل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية لنيلها جائزة نوبل للسلام، على جهودها الدؤوبة التي أسهمت إسهاما كبيرا في اعتماد المعاهدة.

يود وفد بلدي أن يعلن مرة أخرى التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ما فتئت تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار. ونود أن نشدد أيضاً على الأهمية الحيوية لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

إن التزام قبرص بعدم الانتشار ونزع السلاح يتجلى أيضا في جهودها لكي تكون متيقظة للتهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وكذلك من خلال الدعم المستمر الذي تقدمه للمبادرات الجماعية للحفاظ على الفضاء الخارجي آمنا وفي منأى من النزاعات.

في الختام، سيدي الرئيس، أود أن أعرب مرة أخرى عن الأمل، في أن تمضي اللجنة الأولى قدما، تحت قيادتكم، في تنفيذ جدول أعمالها الهام، مما يسهم في تحقيق الهدف العام المتمثل في عالم أكثر سلاما وأمنا.

السيدة بوكارينيو (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم البرتغال أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم.

تؤيد البرتغال تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2).

تؤمن البرتغال إيمانا راسخا بأن تعددية الأطراف القائمة على القواعد والقيم العالمية أنجع السُبل لمعالجة التحديات

الأمنية المشتركة، وإدارة المسؤوليات الجماعية المشتركة في مجال نزع السلاح، وطرح مبادرات عدم الانتشار. وفضلا عن ذلك، تعددية الأطراف أمر أساسي للتصدي للتهديدات الجديدة والقديمة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين، لأن تلك التهديدات أصبحت متزايدة عالميا. ومن ثمّ، نحتاج إلى أمم متحدة قوية، أي جهة فاعلة رئيسية في تعددية الأطراف الفعالة. وينبغي أن تكون العامل الرئيسي للتعاون المتعدد الأطراف وأن تعمل على تعزيز السلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب تؤمن البرتغال إيمانا راسخا بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكثر أهمية.

هناك قلق متزايد إزاء الأسلحة النووية، لأننا نواجه تحديا خطيرا جدا للنظام العالمي لعدم الانتشار. إذ تمضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوتيرة سريعة في برنامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية. وتشكل هذه الأعمال تحديا خطيرا للقانون الدولي وتمثل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن. وتشكل تهديدا جسيما للسلام والأمن الإقليميين والدوليين؛ ففي أيلول/سبتمبر، أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية السادسة التي أدانتها الحكومة البرتغالية بقوة. إنّ برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المجال النووي والقذائف التسيارية يؤكد الحاجة الملحة إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل في شبه الجزيرة الكورية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. إننا نحث كوريا الشمالية بقوة على وقف جميع أنشطتها في المجال النووي والقذائف التسيارية، وفتح الطريق للتوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة.

تبرز التطورات الأخيرة أيضا الأهمية الفائقة للحظر الشامل للتجارب النووية ونظام التحقق الخاص بها. كما تذكرنا جميعا بالحاجة الملحة إلى بدء نفاذ المعاهدة. مرة أخرى، تناشد البرتغال مجددا جميع الدول التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها أن تفعل ذلك، لا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢.

تؤكد مجددا البرتغال دعمها لخطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة ببرنامج إيران النووي. لقد أثبتت الخطة أنه يمكن حل المسائل الشديدة التعقيد بحسن نية من خلال الدبلوماسية، شريطة أن تتوفر الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف. ويجب أن نضمن قيام جميع الأطراف بتنفيذ الاتفاق التاريخي بشكل صارم واستيفاء الشروط لمواصلة رصد البرنامج النووي الإيراني بعد عام ٢٠٢٥.

مرة أخرى، تؤكد البرتغال من جديد التزامها بالدعوة إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إنه واجب أخلاقي. ويتشاطر بلدي القلق والإحباط إزاء عدم اتخاذ خطوات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي، الذي أدى بدوره بالعديد من البلدان الحاضرة اليوم إلى التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية. لكننا غير مقتنعين بأنها تمثل طريقة واقعية لتحقيق هدفنا المشترك. ونرى أن عملية التخفيض التدريجي لعدد الأسلحة النووية، مع مراعاة الشواغل الأمنية الوطنية والدولية المشروعة، ما زالت تمثل النهج الأمثل لإحراز تقدم ملموس في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

والبرتغال تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والركيزة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي، وعنصراً هاماً في تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية في المستقبل. وسنبذل كل جهد لتحقيق نتيجة موضوعية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠.

والبرتغال مقتنعة أيضاً بالحاجة الملحة لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ولتحقق تقدم في التحقق من نزع السلاح النووي.

لقد انقضى سبعة عشر عاما منذ آخر توسيع لمؤتمر نزع السلاح. ومنذ ذلك الحين، ظل الباب مغلقاً أمام قبول دول جديدة، مثل بلادي، التي أكدت على مر السنين باستمرار على رغبتها في أن تصبح أطرافاً كاملة في المؤتمر. وتحث البرتغال مرة أخرى جميع الدول على معالجة مسألة العضوية في مؤتمر نزع السلاح كخطوة حاسمة نحو تنشيطه، وبالتالي تسهم في التغلب على الجمود المضني للمؤتمر.

والبرتغال تشيد باستمرار العمل الذي تضطلع به آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سوريا في ظل حالة أمنية بالغة التعقيد والصعوبة، وتدعمه. وتأكيد بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ أمر يبعث على القلق الشديد. ونؤكد مرة أخرى أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول ويجب إدانته بأشد العبارات وإخضاع المسؤولين عن ذلك للمساءلة.

إن الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، تذكرنا بأنه رغم التقدم الملحوظ الذي تحقق، لا نزال بعيدين عن تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الألغام المضادة للأفراد ولا يوجد به ضحايا جدد بحلول عام ٢٠٢٥. وتدعو البرتغال جميع الدول إلى بذل قصارى جهدها من أجل تقديم الدعم والتشجيع لتحقيق عالمية الاتفاقية وتنفيذها وخطة عمل مابوتو.

ومعاهدة تجارة الأسلحة يمكن أن تكون أداة فعالة للغاية لمكافحة التهديد غير المشروع الذي تشكله الأسلحة والذخائر التقليدية، لا سيما في مناطق النزاع وفي البلدان التي تشهد مستويات عالية من النزاع المسلح. وستسهم المعاهدة أيضا في حماية حقوق الإنسان والنهوض بأهداف التنمية المستدامة. ونود أن نبرز على وجه الخصوص ضرورة تنفيذ أحكام معاهدة تجارة الأسلحة بشأن العنف الجنساني، كجزء من الجهد الأوسع للنظر في إدراج منظور جنساني في مناقشات نزع السلاح. وتهيب البرتغال بجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أهم أدوات العنف والموت وأكثرها انتشاراً على مستوى العالم. والاتجار غير المشروع بها يتسبب في معاناة بشرية هائلة ويغذي الجريمة المنظمة والإرهاب وعدم الاستقرار الإقليمي. والبرتغال تتشاطر شواغل المجتمع الدولي إزاء الآثار السلبية للغاية للتدفقات غير المنظمة للأسلحة في بعض البلدان والمناطق الأكثر هشاشة.

وفيما يتعلق بالتهديدات الجديدة والناشئة – مثل الطائرات المسلحة بدون طيار والأسلحة ذاتية التشغيل والفضاء الإلكتروني وعسكرة الفضاء الخارجي – ينبغي لنا تشجيع الشفافية، واعتماد القوانين الدولية واجبة التطبيق، ووضع أطر أمنية تنظيمية متعددة الأطراف جديدة ترمي إلى حماية المدنيين وحقوق الإنسان.

ختاماً، أود أن أؤكد مجددا إيمان البرتغال الثابت بضرورة النظر في القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وتعزيزهما في جميع المناقشات والمبادرات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وهو واجب عهدت به إلينا إنسانيتنا المشتركة ومبادئ المنظمة.

السيد السعد (المملكة العربية السعودية): يطيب لي أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، حيث يسعدني أن تتولى دولة عربية شقيقة هذه المكانة الرفيعة في سياق أعمال لجنة نزع السلاح والأمن الدولي؛ مؤكدا عزم وفد بلادي على التعاون معكم لإنجاح مهمتكم.

يؤيد وفد بلادي ما تضمنه بيان المجموعة العربية الذي أدلى به ممثل اليمن وبيان حركة عدم الانحياز الذي ألقاه ممثل إندونيسيا (انظر A/C.1/72/PV.2).

والتزاماً من المملكة العربية السعودية بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية باعتبارها ركائز أساسية لسياستها الخارجية، تولي المملكة اهتماماً خاصاً لتعزيز دور الأمم المتحدة في جميع المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الأمن الدولي ونزع السلاح، وذلك إيماناً منها بأن هذه القضايا تمثل وحدة متكاملة لا يمكن بدونها للعالم أن يعيش بسلام واستقرار.

إن تعزيز مناخ السلم والأمن الدوليين يتطلب إرادة سياسية صادقة وعزيمة قوية من جميع دول العالم، وعلى الأخص الدول الحائزة للأسلحة النووية، حتى يتم التخلص من الاعتماد على تلك الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل كأدوات للأمن القومي. وفي هذا الإطار، ترحب بلادي بالاتفاق الذي اعتمد هذا العام لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، وتأمل أن يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين والسعي نحو التخلص التام من جميع أسلحة الدمار الشامل في جميع دول العالم بلا استثناء.

وفيما تشهد العديد من المناطق نجاحاً في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية بفضل تعاون دول هذه المناطق وإدراكها حتمية التعايش السلمي، نجد أن منطقة الشرق الأوسط تستعصي أمام الجهود الدولية والإقليمية لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وذلك بسبب رفض إسرائيل وتعنتها إزاء أي مسعى في هذا السبيل. ومن المؤسف حقاً أن يتوفر إجماع دولي ورغبة إقليمية ملحة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتقف إسرائيل وحيدة حائلاً أمام تحقيق رغبة شعوب المنطقة في العيش في منطقة خالية من التهديد النووي.

والمملكة العربية السعودية تأسف لعدم توصل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ إلى اتفاق بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر، مما عطل الجهود الهادفة إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، ويشكك في مصداقية المعاهدة، وقد يدفع دول المنطقة إلى التسابق في الحصول على الأسلحة النووية.

وتؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية أن تلتزم إيران بالاتفاق النووي الموقع مع مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا، وعلى دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن، وكذلك على ضرورة تطبيق آلية فعالة للتحقق من تنفيذ الاتفاق والتفتيش والرقابة، وإعادة فرض الجزاءات على نحو سريع وفعال في حالة انتهاك إيران لالتزاماتها بموجب هذا الاتفاق، كما نشدد على أهمية توقيع إيران على جميع مواثيق السلامة النووية ومراعاة الشواغل البيئية لدول المنطقة. وندعو إيران للالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، المتعلق بالقذائف التسيارية والأسلحة الأخرى. وتعرب المملكة عن إدانتها البالغة حيال استمرار إيران في إطلاق قذائف تسيارية قادرة على حمل رؤوس نووية.

وتؤكد المملكة العربية السعودية على الحق الأصيل لجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإجراءاتها وتحت إشرافها. نؤيد أيضا الموقف الداعي إلى تيسير نقل التكنولوجيا والخبرات والمعدات المتعلقة بحيازة الطاقة الذرية للاستخدامات السلمية، حيث تركز معاهدة عدم الانتشار النووي على ثلاث ركائز، وهي: عدم انتشار الأسلحة النووية، والسعي إلى نزع الموجود منها، وتيسير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. كما تحث المملكة الدول الصناعية على التعاون لإزالة العراقيل الموضوعة أمام نقل التكنولوجيا في هذه المجالات إلى الدول النامية.

تشدد بلادي على أهمية تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، حيث كانت المملكة من أوائل الدول التي انضمت إلى المعاهدات الدولية ذات الصلة، وأنشأت هيئة وطنية مختصة للإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وفي هذا الصدد، تعرب

المملكة عن إدانتها لاستمرار النظام السوري في ارتكاب العديد من المجازر باستخدام الأسلحة الكيميائية بحق الشعب السوري الأعزل، حيث أثبت التقرير الخامس لألية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأسلحة الكيميائية مسؤولية النظام السوري عن ثلاث حالات منها، على النحو الوارد في الوثيقة (S/2017/131).

كذلك تدين المملكة الهجوم الذي شنته قوات النظام السوري باستخدام الأسلحة الكيميائية على مدينة خان شيخون شمال محافظة أدلب السورية في شهر نيسان/أبريل الماضي، وتطالب المملكة بضرورة محاسبة المتسببين عن هذا العمل الإجرامي الذي يمثل تحديا صارخا لكل القوانين الدولية، والمبادئ الأخلاقية الإنسانية، كما ينتهك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بمن فيها قرارا مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥) المتعلقان باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

تؤيد المملكة العربية السعودية قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الذي يحث جميع الدول على تعزيز التعاون لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل من أجل منع حصول الجماعات الإرهابية على مواد تصنيع أو إنتاج أسلحة الدمار الشامل. قدمت المملكة أيضا تقاريرها المطلوبة ضمن لجنة القرار، وعقدت حلقات عمل وطنية ودولية للتعريف بالقرار ودعم تطبيقه.

تؤكد بلادي على أهمية تفعيل برنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وذلك من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة تلك الظاهرة الخطيرة المترتبة عليها تهديدات مختلفة في ظل وصول تلك الأسلحة إلى الكيانات من غير الدول. وفي هذا السياق، تأمل حكومة بلادي في التوصل إلى توافق دولي بهذا الشأن خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المزمع عقده في عام ٢٠١٨.

تشدد بلادي على أهمية استمرار استخدام الفضاء الخارجي قاصرا على الأغراض السلمية، حيث أدت الاتفاقات القانونية الدولية ذات الصلة دورا إيجابيا من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة فيه، مع الأخذ في الحسبان أن الفضاء الخارجي يعد ملكية عامة للإنسانية جمعاء، حيث يجب ألا تقيد المساعي الرامية لضبط الفضاء الخارجي الحق الأصيل لكل دولة في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وتشدد المملكة على أهمية التعاون الدولي في الإطار المتعدد الأطراف لتعزيز الأمن المعلوماتي وتأمين المصالح الوطنية على شبكة المعلومات الدولية.

في الختام، تعتقد المملكة العربية السعودية اعتقادا جازما بأن الإرادة الدولية قادرة على التوصل إلى حلول جذرية لكل المشكلات التي تعترض سبيل التوصل إلى حل كثير من القضايا المطروحة أمام اللجنة.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، يسعدني الانضمام إلى الآخرين الذين تكلموا قبلي لتهنئتكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي وتعاونه معكم بالكامل. أود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم.

ويؤيد وفدي البيانين اللذين أُدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، (انظر A/C.1/72/PV.2).

إن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي: عدم الانتشار، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، أدوات أساسية لتعزيز السلام والأمن الدوليين. تود ناميبيا أن تشدد على أن نزع السلاح النووي يجب

أن يظل أولوية في جدول أعمال اللجنة الأولى. مرة أخرى، تجدد حركة عدم الانحياز دعوتها للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من دون مزيد من التأخير، وفي إطار من الشفافية، بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا. من الأساسي أن تقدم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات عالمية وغير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانونا ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف.

إن تحسين وتحديث الأسلحة النووية الموجودة أو استحداث أنواع جديدة منها، يتعارض مع هدف تحقيق نزع السلاح النووي. ودول حركة عدم الانحياز شأنها شأن الأطراف الأخرى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تأسف لفشل المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى توافق في الآراء على وثيقة ختامية بالرغم من الجهود التي بذلتها وفود بلدان حركة عدم الانحياز.

ما انفكت ناميبيا ملتزمة بالتوقيع على معاهدة بليندابا، التي توفر حماية لأفريقيا عن طريق منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة، وحظر تجارب هذه الأسلحة المدمرة. وبالمثل تنضم ناميبيا إلى الدول التي تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعرب عن قلقها العميق إزاء عدم تنفيذ الالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

فيما يتعلق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ترى ناميبيا أن من المهم تحقيق عالمية الانضمام، مما سيؤدي إلى التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة. ويمكن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الإسهام في وقف المزيد من التطوير أو انتشار الأسلحة النووية، مما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ووفقا لذلك، نرحب بالتئام المؤتمر العاشر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي انعقد في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر. ونحض البلدان المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على التوقيع والتصديق على المعاهدة.

نرحب بمعاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدت في ٧ تموز/يوليه. إننا إذ نأخذ في الحسبان العواقب الإنسانية الناجمة عن استعمال الأسلحة النووية، نعتقد أن التنفيذ الكامل للمعاهدة سيكفل عدم استخدام الأسلحة النووية من خلال ضمان القضاء عليها قضاء مبرما. ونكرر التأكيد على ضرورة امتثال جميع الدول للقانون الدولي المنطبق في جميع الأوقات، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وإن أي استخدام للأسلحة النووية يشكّل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية. إن القضاء التام على الأسلحة النووية وضمان عدم إنتاجها مطلقا هو الضمان القاطع لتحاشي ما يترتب على استخدامها من عواقب إنسانية كارثية.

تقع المسؤولية الرئيسية عن الأمان النووي على عاتق فرادى الدول، وبالتالي فإن المسؤولية عن الأمن النووي تقع داخل الدولة المعنية. وأي معايير أو مبادئ توجيهية أو قواعد متعددة الأطراف في مجال الأمن النووي ينبغي أن تُتبع في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن مقتنعون بأن التدابير والمبادرات الرامية إلى تعزيز الأمان النووي والأمن النووي يجب ألا تكون ذريعة أو وسيلة لانتهاك حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في إجراء بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون أي تمييز، أو وسيلة لإنكار هذا الحق أو تقييده. وتعرب ناميبيا عن رفضها الشديد لذلك وتدعو إلى الرفع الفوري لأي قيود مفروضة على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية إلى البلدان النامية، وفقا لأحكام المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة. وفي ذلك الصدد،

نود أن نشدد على أن التعاون والمساعدة التقنيين اللذين تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء من المواد، والمعدات والتكنولوجيا من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية، يجب ألا تخضع لأي شروط تتعارض مع النظام الأساسي للوكالة.

ونؤكد من جديد أن نزع السلاح النووي له الأولوية القصوى. وما زال يساورنا القلق إزاء الخطر الذي يتهدد الجنس البشري نتيجة استمرار وجود الأسلحة النووية واختبارها المحتمل وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولا تزال الحالة في مجال نزع السلاح النووي تتسم بالجمود، حيث أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تحرز تقدما يذكر في القضاء على الأسلحة النووية.

أخيراً، ترحب ناميبيا بالاختتام الناجح للمفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية والدول الأوروبية الثلاث+ ٣، مما أفضى إلى وضع خطة العمل الشاملة المشتركة في صيغتها النهائية في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، نحيط علما بتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس المحافظين الذي يشير إلى أنه يمكن للوكالة أن تتحقق من امتثال جمهورية إيران الإسلامية لخطة العمل الشاملة المشتركة. وندعو الأطراف الأخرى في الاتفاق للوفاء بمسؤوليتها بالامتثال لتلك الخطة.

أخيرا، نود أن نشدد على أن المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح لن تحقق أي نتائج ملموسة إلا إذا، ومتى، استطعنا أن نوفر الإرادة السياسية الضرورية لدعم العملية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة لهذه الدورة.

ووفد سوريا يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

نلتقي مجدداً اليوم في ظروف صعبة وأوضاع بالغة الخطورة. فالعالم يواجه تحديات كثيرة، يأتي في مقدمتها تطوير الترسانات النووية القائمة وإصدار دول نووية أطراف في معاهدة عدم الانتشار تهديدات باستخدام الأسلحة النووية. ويضاف إلى ذلك، أن الإرهاب الذي حذرنا منه مراراً وتكراراً ما زال يتوسع ويزداد انتشاراً ويفتك بحياة المزيد من الأبرياء، وينشر القتل والدمار ويضرب دون هوادة في كل مكان. والأمر المقلق للغاية على هذا الصعيد هو أن حكومات بعض الدول الأعضاء ومنها، للأسف، دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، تتبنى الإرهاب كسلاح سياسي وترعى جماعات إرهابية مدرجة على قوائم مجلس الأمن وتستخدم السلاح الكيميائي.

لقد أفشلت الولايات المتحدة وبريطانيا مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ لإصرارهما على حماية استمرار إسرائيل في حيازة السلاح النووي والتستر على عدم انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي يعتبر انتهاكا فاضحاً لكل أحكام المعاهدة، وترجمة عملية لسياسة النفاق النووي التي ينتهجها هذان البلدان النوويان. وإن استمرار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا وألمانيا وأستراليا وغيرها من الدول الغربية في حماية البرنامج النووي لإسرائيل والمساهمة في تطويره وتعزيزه وحمايته من المساءلة الدولية قد شجع إسرائيل بكل بساطة على تحدي الإرادة الدولية وتطوير ترسانتها النووية وعدم الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار.

وفي هذا السياق، تجدد بلادي دعوتها الدول الأعضاء للعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل. وأذكر في هذا الإطار بالمبادرة التي كنا قد طرحناها في نهاية عام ٢٠٠٣، خلال عضويتنا في مجلس الأمن، وما زلنا ندعو المجلس إلى اعتمادها. كما ندعو للضغط على إسرائيل وإلزامها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار

كطرف غير نووي، وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن حكومة بلادي تدين بأشد العبارات جريمة استخدام السلاح الكيميائي. وقد انضمت بلادي إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية انطلاقاً من إيمانها بالسعي صوب إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية الإسرائيلية، ولتثبت للعالم كله التزامها بالوقوف ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية.

لقد قامت بلادي، سوريا، بالوفاء بالتزاماتها الناتجة عن الانضمام للاتفاقية وأنجزت التزاماتها، رغم الظروف القاسية والصعبة التي تمر بها. وهي كلها أمور أكدتها رئيس البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيدة سيغريد كاخ، في تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر S/2014/444).

وما زالت المجموعات الإرهابية المتواجدة في سوريا تحصل على مواد كيميائية سامة وتقوم بتجهيزها وتركيبها واستخدامها بمساعدة أجهزة استخبارات باتت معروفة للجميع ضد المدنيين والعسكريين في بلادي. وما زالت بعض الدول التي ترعى هذه المجموعات الإرهابية توعز لتلك الجماعات باستخدام المواد الكيميائية السامة بهدف اختلاق اتهامات ضد الحكومة السورية. وكان آخرها في خان شيخون، في محاولة رخيصة لابتزاز الحكومة السورية في المحافل الدولية.

إن بلادي، وفي إطار تعاونها المستمر والشفاف مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، قد وجهت رسالة إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تدعوه فيها إلى إيفاد بعثة فنية مستقلة ومحايدة إلى كل من خان شيخون وقاعدة الشعيرات الجوية لاستجلاء حقيقة ما حدث بشكل شامل وشفاف ونزيه. ولكننا لم نفاجأ بالضغوط التي مارستها بعض الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، لمنع إرسال بعثة فنية مستقلة عند وقوع الحادثة المزعومة إلى كل من خان شيخون وقاعدة الشعيرات الجوية. إضافة إلى ذلك، قامت هذه الدول بمنع بعثة تقصي الحقائق للمنظمة من زيارة خان شيخون وقاعدة الشعيرات الجوية تماماً كما أحبطت زيارة السيد سيلستروم إلى خان العسل في آب/أغسطس ٢٠١٣. إن بلادي هي صاحبة المصلحة الأولى في جلاء الحقيقة. ويبدو أن كل هذه التفاصيل الهامة جدا قد فاتت على ممثل نظام بني سعود لأنه لا يقرأ ولا يتابع ما يجري. وعلى كل حال، سنستخدم حق الرد للرد عليه.

لقد أرسلت الجمهورية العربية السورية أكثر من ١٢٤ رسالة إلى الأمين العام ومجلس الأمن وآلية التحقيق المشترك ولجنة القرار ١٥٤٠ واللجان الخاصة بمكافحة الإرهاب. وأرجو أن تكونوا قد استمعتم إلى الرقم، سيدي الرئيس – ١٢٤ رسالة، أي قبل حدوث أول هجوم كيميائي على بلدة خان العسل – في آذار/مارس ٢٠١٣– بأربعة أشهر. وأشرنا في كل هذه الرسائل إلى تخوفنا من قيام الدول التي تدعم الإرهاب بتقديم أسلحة كيميائية للجماعات الإرهابية، ومن ثم الادعاء بأن سوريا هي التي قامت باستخدامها.

ولقد أعلمناهم بموجب هذه الرسائل باستخدام التنظيمات الإرهابية لمواد سامة ضد المدنيين والعسكريين كان قد تم نقلها من ليبيا بترتيب من أجهزة استخبارات دول تناصب بلدي العداء، إضافة إلى تزويد داعش وجبهة النصرة، بمساعدة المخابرات التركية، بالمواد الكيميائية السامة عن طريق الحدود التركية بدعم مباشر من منظمة ”بندر بن سلطان“ السعودية آنذاك. وقد كنا قد أعلمنا آلية التحقيق ومجلس الأمن برسائل عديدة حول تورط النظام في قطر وإيعازه للمجموعات الإرهابية التي يمولها باستخدام غاز الكلور والمواد الكيميائية السامة الأخرى في المناطق التي تسيطر عليها ذات المجموعات، وذلك بهدف التقاط الصور والفيديو لاتهام الجيش العربي السوري بذلك، ومن

ثم التشهير بالحكومة السورية، ناهيك عن قيام بعض الدول بخلق ذراع إعلامية للجماعات الإرهابية المسلحة، أسموها بـ ”الخوذ البيضاء“ ومنحوها جائزة الأوسكار.

أؤكد في الختام على ضرورة أن تتحمل الدول الأعضاء مسؤولياتها بوقف تهريب الأسلحة والذخائر بكافة فئاتها والمواد ذات الصلة، سواء أكانت قاتلة أم غير قاتلة، ووقف تهريب المسلحين والإرهابيين عبر حدود الدول المجاورة لبلدي، سورية. ونحذر، في هذا الصدد، من أن آفة الإرهاب سترتد على حكومات تلك الدول التي تمول الإرهاب وعلى الدول الأخرى عاجلا أم آجلا.

السيد سيمباييف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وسيقدم وفد كازاخستان دعمه الكامل وأي مساعدة لازمة لكم وللمكتب.

لقد بدأت الدورة الحالية للجنة الأولى في ظروف صعبة. فالتوتر في العلاقات الدولية لم يزد فحسب، بل اتخذ أيضا أشكالا جديدة. ونرى مسائل كنا نحسب أنه تمت معالجتها بنجاح على جدول الأعمال مرة أخرى. إن نزع السلاح والأمن في غاية الأهمية لضمان السلام والاستقرار. ويعتقد البعض أن إرساء السلام شرط مسبق لتحقيق نزع السلاح النووي. ويحرز البعض الآخر تقدما نحو نزع السلاح النووي باعتباره الأساس لتحقيق السلام. ورؤيتنا هي أنه ينبغي السعي إلى تحقيق نزع السلاح والسلام في نفس الوقت على أساس الثقة المتبادلة. وهذا هو الهدف الرئيسي للأمم المتحدة – القضاء على الحروب والنزاعات. وقد حدد الرئيس نزاربابييف رئيس كازاخستان بوضوح في بيانه، ”العالم في القرن الحادي والعشرين“، عدة خيارات للمستقبل، الذي يتوقف كليا علينا. فإما أن نستسلم لفيروس الحرب، أو نقضي عليه تماما وننتقل إلى مستوى جديد من التفكير الجماعي القائم على الوحدة والثقة.

ويندرج نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ضمن الأولويات الرئيسية لسياسة كازاخستان الخارجية. وما برحنا ننادي بنزع السلاح النووي والالتزام الصارم بمبدأ عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونعرب عن بالغ القلق إزاء حقيقة أنه على الرغم من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تفي بصفة عامة بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها لا تتخذ إجراءات حاسمة للتخلص من الأسلحة النووية. ومع ذلك، نلاحظ أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تبذل جهودا ترمي إلى تقليص عدد الترسانات النووية.

وبوصفنا بلدا تخلى طواعية عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم، فإن جمهورية كازاخستان ترى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تواصل تخفيض ترساناتها النووية إلى أن يتم القضاء عليها بشكل تام. وينبغي ألا يُعتبر التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار في ١٩٩٥ أساسا للتمديد اللانهائي لوجود الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأنه في عالمنا المترابط والمتكافل، لم تعد الأسلحة النووية ذُخرا بل خطرا. ونحن نأخذ ذلك في الاعتبار عند النظر في المعاهدة الجديدة لحظر الأسلحة النووية. وبعد بدء نفاذ المعاهدة الجديدة، فإنها ستكمل معاهدة عدم الانتشار وستكون ركيزة أخرى لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

يمثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أحد أكثر السبل فعالية لمنع الانتشار. ويقترح رئيس كازاخستان توحيد جهود جميع الدول التي تشكل المناطق الخالية من الأسلحة النووية لإيجاد زخم لتوسيع هذه المناطق في جميع أنحاء العالم. فهي تؤدي دورا هاما في إحلال السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، فيما تنهض بعمليات نزع السلاح وتعزز نظام معاهدة عدم الانتشار. ومن المهم للغاية أن نبذل كل جهد ممكن لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في

جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا وأوروبا والمنطقة القطبية الشمالية.

إن التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يخدم المصالح الأمنية الأساسية لجميع الدول. وينبغي أن يدفعنا استمرار التجارب النووية لكوريا الشمالية إلى ضمان النفاذ المبكر للمعاهدة. ومن الضروري إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في أقرب وقت ممكن في إطار مؤتمر نزع السلاح. وربما يكون للمعاهدة المقبلة قيمة مضافة تتمثل في إدراج المخزونات القائمة من المواد الانشطارية، ولكن ذلك ليس شرطا مسبقا لبدء المفاوضات أو للتنبؤ بالنتائج.

يؤيد بلدي تأييدا كاملا قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) وينفذه بدقة، حيث أن ضمان التنفيذ السليم لخطة العمل الشاملة المشتركة ينطوي على أهمية بالغة. وتعلق كازاخستان أهمية كبيرة على هذا الاتفاق التاريخي الذي يُعتبر إنجازا هائلا في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف في العقود الأخيرة. وكان لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة أثر كبير على تطبيع الحالة في المنطقة وخارجها. وجاءت الخطة ثمرة مفاوضات مكثفة ومطولة. ومن الضروري الاعتراف بأن الاتفاق وضع إيران على طريق التخلص من الأسلحة النووية، فيما تؤكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تفي بجميع التزاماتها بخصوص الجوانب النووية.

لقد تُوج المؤتمر الاستعراضي لأطراف اتفاقية الأسلحة البيولوجية في العام الماضي باعتماد وثيقة ختامية ضعيفة بشكل أساسي. ولدى الاجتماع المقبل للدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ولاية واضحة. ونحن على ثقة بأن الجميع يتفقون على ضرورة تعزيز نظام الاتفاقية. ونعتقد أن نتائج اجتماع كانون الأول/ديسمبر سترسي أساسا متينا للمستقبل.

في العام الماضي، شهدنا التدمير الكامل لجميع الأسلحة الكيميائية المصدرة من سورية، وفقا لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكان ذلك مثالا آخر على زيادة الثقة المتبادلة. وفي الوقت نفسه، فإن المعلومات المتعلقة بحالات استخدام الإرهابيين للمواد الكيميائية أو الأسلحة الكيميائية في سورية تبعث على القلق. والاقتراح الذي قدمته روسيا في مؤتمر نزع السلاح من أجل وضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي هو اقتراح هام وحسن التوقيت. ونرحب بتخلص روسيا من آخر ما تبقى من مخزونها من الأسلحة الكيميائية في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

وعلى صعيد الاتجاهات الجديدة، نلاحظ التطور السريع لتكنولوجيات جديدة تؤثر على جميع الجوانب الأمنية، بما في ذلك نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد اتضحت أهمية المسألة وتعقيدها في آخر منتدى لمناقشة المسائل النووية والذي نظمتها جمهورية كازاخستان ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. ويخلق التقدم في مجالات الطباعة الثلاثية الأبعاد وأمن الفضاء الإلكتروني والأسلحة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والأسلحة الذاتية التشغيل تماما تحديات جديدة تتطلب استجابات فورية.

في الأول من كانون الثاني/يناير، بدأت جمهورية كازاخستان ولايتها بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. ونحن ندرك المسؤولية الكبيرة التي تترتب على شغلنا لقعد في المجلس. وسنسعى إلى تعزيز فهم الدول الأعضاء في مجلس الأمن لأهمية إنشاء نموذج جديد يتماشى مع القرن الحادي والعشرين للعلاقات بين الدول. وسيساعد ذلك في ضمان حل التحديات العالمية والإقليمية من خلال المسؤولية الجماعية. ويجب علينا أن نوحد جهودنا من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٤٥ – الذي يصادف الذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة – وفقا لاقتراح الرئيس نزاربايف في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها السبعين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.13).

ونحث جميع البلدان التي تسعى للحصول على الأسلحة النووية إلى الانضمام إلينا بزخم مُجدَّد لتحقيق ذلك الهدف النبيل معا.

السيد دنكتاش (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم على انتخابكم، سيدي، وأن أؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي في عملكم.

ربما لا تكون الأوقات سهلة أبدا فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح، غير أننا نواجه في الآونة الأخيرة أكثر من أي وقت مضى تهديدات متزايدة على نحو مطرد لأمننا الجماعي وللسلام العالمي. وفي حين أن الهيكل العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار يواجه التحديات جراء التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبينما ينتهك الاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية في سورية القاعدة القائمة منذ أمد طويل التي تحظر استخدام هذه الأسلحة، فإن الاستقطاب المتزايد في مجال نزع السلاح النووي يلهينا عن تركيز طاقتنا على مواجهة التحديات الوشيكة والخطيرة. وبإجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نحو مستفز لتجاربها النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية لديها، تقف أمامنا حالة مُجسدة حالة تثير الانزعاج. وتدعو تركيا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الوفاء بواجباتها بموجب قرارات مجلس الأمن والامتناع عن القيام بأعمال من شأنها أن تزيد من تصعيد التوترات وتقوض آفاق نزع السلاح النووي.

إن تركيا تقدر مزايا خطة العمل الشاملة المشتركة. فخطة العمل الشاملة المشتركة مثال على فعالية الدبلوماسية المتعددة الأطراف في تعزيز أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتلتزم تركيا التزاما تاما بالهدف المشترك المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية. وندرك أنه ليس هناك أي طريق مختصر صوب عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نؤيد بقوة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي نعتبرها الآلية الأساسية في النظام العالمي لنزع السلاح العالمي وعدم الانتشار. ولن نؤيد أي عمل يمكن أن يقوضها. وتركيا على استعداد، سواء على الصعيد الوطني أو مع شركائها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، للعمل من أجل إعادة بناء الثقة وبيئة الحوار اللازمتين لتحقيق التقدم في مجال نزع السلاح النووي.

ونؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن بدء المفاوضات في جنيف بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون أيضا إسهاما كبيرا في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح. والتحقق من نزع السلاح النووي سيكون إسهاما آخر فيها.

ومن ناحية أخرى، نأسف لأن عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل لم يتحقق.

وتولي تركيا أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن استخدام الأسلحة الكيميائية سواء في سورية أو في أي مكان آخر، من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء، جريمة ضد الإنسانية، وانتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإهانة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومنع استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى، يجب على المجتمع الدولي ضمان عدم الإفلات من العقاب فيما يتعلق بهذه الأعمال.

وتركيا لا تمتلك أي أسلحة مشمولة باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وفي الوقت الذي نرحب فيه بانضمام المزيد من الدول إلى الاتفاقية، فإننا غير راضين عن نتائج المؤتمر الاستعراضي الثامن.

والتهديدات التي يشكلها انتشار الأسلحة التقليدية غير المشروعة لا تقل أهمية عن تهديدات أسلحة الدمار الشامل. فأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص يُقتلون بالأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة كل عام. وما زالت تركيا ملتزمة بأن تنفذ تنفيذا فعالا وتواصل تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والصك الدولي للتعقب. ونحن نعلق أهمية على معاهدة تجارة الأسلحة.

ويكتسي الأمن في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي نفس القدر من الأهمية، ويستحقان اهتمامنا الكامل. وتشعر تركيا بخيبة الأمل لأن الدورة الخامسة لاجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي أنهى أعماله بدون اتفاق. وفي السنوات الأخيرة، عززت تركيا بشكل ملحوظ تشريعاتها الوطنية والتعاون الدولي في هذا المجال. ونحن نتطلع إلى الإسهام في العمل المتعلق بهذا الموضوع في إطار فريق متتال محتمل أو أي صيغة أخرى.

كما تلتزم تركيا بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة الفضاء الخارجي، قدمت حكومة تركيا هذا الأسبوع إلى البرلمان مشروع قانون ينشئ وكالة الفضاء التركية.

وبعد أن أوجزنا التحديات التي نواجهها، ينبغي لنا أيضا أن نقر بالتطورات المشجعة التي حدثت في آلية نزع السلاح في العام الماضي. أولا، وكما أكدت وفود أخرى في بياناتها، بنجاحنا في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، قمنا بكسر حالة الجمود القائمة منذ عقدين من الزمن تقريبا. كما أن الاتفاق في الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن التوصيات بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لا يجب التغاضي عنه. وهذه تطورات هامة تجدد الثقة في قدرتنا على المضي قدما في التوصل إلى توافق في الآراء على التصدي بصورة مشتركة للتحديات الأمنية المقبلة. وتؤيد تركيا بقوة هذه الجهود وهي مصممة على المحافظة على هذا المستوى من الدعم في الأيام المقبلة.

السيد ألتيدجو (الكاميرون) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم كامل تعاون وفد بلدي ودعمه لضمان تكليل مداولاتنا بالنجاح.

يظل نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن على رأس شواغل المجتمع الدولي. وفي هذا الوقت من الاضطرابات الدولية، يجب القول إن نزع السلاح النووي لا يزال موضوعا ساخنا اليوم، بالنظر إلى تعدد الأزمات والنزاعات المنتشرة في جميع أنحاء العالم. وما زال التهديد الدولي الناجم عن الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية شديدا للغاية، والنظام الذي وُضع لمراقبته يظل غير مكتمل. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ. ولم تبدأ المفاوضات بشأن المواد الانشطارية أو الضمانات الأمنية السلبية.

وفي فئة الأسلحة التقليدية، ترى الكاميرون ترى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والألغام المضادة للأفراد، والذخائر العنقودية لا تزال تؤجج العنف المسلح. والصكوك التي وضعت للتصدي للتحديات التي تشكلها تلك الأسلحة يتعين توطيدها وإضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها تنفيذا فعالا. ولئن كانت التحديات الأمنية المرتبطة بنزع السلاح كثيرة وستظل تثير شواغل خطيرة في جميع أنحاء العالم إلى أن تتم معالجتها بصورة كافية، فإننا نعتقد أن النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها على مر السنين تثبت الكيفية التي يمكننا بها المضي قدما في نزع السلاح وعدم الانتشار عندما نتصف بعقلية بناءة وعملية. وفي هذا الصدد، تؤمن الكاميرون بأن السعي إلى بناء عالم أكثر أمانا يجب معالجته بطريقة شاملة، والجهود الرامية إلى تحقيقه

يجب الاضطلاع بها في جميع المجالات – النووية والكيميائية والبيولوجية والتقليدية والانتشار الباليستي والفضاء.

والكاميرون، من جانبها، تعلق أهمية كبرى على بذل جهود واقعية متعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح، وما انفكت تؤيد المبادرات الرامية إلى تعزيز الحد من الأسلحة النووية والحد من الانتشار النووي، وما زالت ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها في الجهود العامة الرامية إلى ضمان عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ومن خلال انضمام بلدي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكولها الإضافي، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، على سبيل المثال لا الحصر، فإنه قد أظهر عزمه على الإسهام في إيجاد عالم سلمي خال من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، على أساس الاتفاقات المبرمة بحرية بين دول المنطقة المعنية، من قبيل معاهدة بليندابا من أجل إخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أننا ننخرط بحزم وعلى نحو كامل في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار، فالأهم بالنسبة للبلدان النامية مثل الكاميرون هو الحاجة إلى مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،، فضلا عن التهديدات الجديدة الناجمة عن الإرهاب والتطرف العنيف.

(تكلم بالفرنسية)

وفيما يتعلق بمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يرحب بلدي ببدء نفاذ اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المعروفة باسم اتفاقية كينشاسا، في ٨ آذار/مارس. وتنفيذها سيقرب مناطقنا من تحقيق هدف إسكات الأسلحة بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو الذي حدده الاتحاد الأفريقي في استراتيجيته لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

وكذلك عززت الكاميرون تشريعاتها الوطنية لمراقبة الأسلحة باعتماد قانون يرمي إلى إنشاء نظام عام لمراقبة الأسلحة في الكاميرون.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، لا تزال جماعة بوكو حرام تشكل تهديدا خطيرا على الصعيد الإقليمي. غير أنه بفضل التعاون المتميز بين بلدان حوض بحيرة تشاد، وُجِّهت ضربة قوية لتلك الجماعة الإرهابية، ولكنها لم تفقد تماما قدرتها على التسبب في الاضطرابات.

ويبين السياق الدولي الحالي بوضوح أنه ليست هناك دولة في العالم بمنأى عن الإرهاب. ولذلك، ترحب الكاميرون بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، الذي يمهد الطريق لاتخاذ إجراءات أكثر تنسيقا واتساقا في إطار منظومة الأمم المتحدة، في ١٥ حزيران/يونيه. وسيمكن المكتب من مساعدة الدول بشكل أفضل في مكافحتها لهذه الآفة وتعزيز قدراتها في مجال إدارة العواقب المترتبة على الإرهاب.

ويود بلدي، في ذات السياق، أن يتمكن من الاعتماد على دعم المجتمع الدولي في كفاحه العادل ضد جماعة بوكو حرام. وأغتنم هذه الفرصة لكي أنوه بالمساهمة الكبيرة التي قدمها شركاؤنا. ويدعو بلدي مرة أخرى إلى مزيد من التضامن الدولي.

السيد خو (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم. كما أغتنم هذه الفرصة لتهنئة وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو على تعيينها وتفانيها في تعزيز جهود نزع السلاح.

وتؤيد سنغافورة البيان الذي أدلى به ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/71/PV.2).

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، حركت ”نشرة علماء الذرة“ عقرب الدقائق في ساعتها المسماة ”ساعة يوم القيامة“

ليشير إلى دقيقتين ونصف الدقيقة قبل منتصف الليل، الأمر الذي يعني في رأيها أن العالم أقرب إلى كارثة كونية أكثر من أي وقت مضى خلال عقدين من الزمان. وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة وجماعية. ويجب أن تُستخدم اللجنة الأولى كمنبر لحشد الجهود من أجل اتخاذ إجراءات كهذه.

ولا تزال البيئة الأمنية الدولية صعبة للغاية، وقد حدثت تطورات عديدة مثيرة للقلق.

أولا، يساور سنغافورة قلق بالغ إزاء قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا بإطلاق قذائف وإجراء تجارب نووية. فمثل تلك الأعمال الاستفزازية تهدد السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والعالم بشكل خطير. وقد أدان وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإجماع، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحثوا البلد بقوة على الوقف الفوري للأعمال التي تنتهك قرارات مجلس الأمن وعلى العودة إلى طاولة المفاوضات. وتعيد سنغافورة تأكيد تأييدها لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية، فضلا عن دعوتها التي ظلت توجهها منذ أمد بعيد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية. وتحث سنغافورة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثانيا، يساورنا القلق إزاء المخاطر التي تلوح في الأفق من شن الإرهابيين أو جهات من غير الدول لهجوم إشعاعي. ففي وقت سابق من هذا العام، اعتقلت السلطات في منطقتنا ثمانية أشخاص في ما يتعلق بسرقة مادة إيريديوم – ١٩٢ المشعة التي تُستخدم في صنع القنابل القذرة. ولا يمكننا أن نستبعد إمكانية قيام الجماعات الإرهابية بشن هجمات إرهابية نووية أو إشعاعية. ويجب اعتماد تدابير وطنية وتكثيف التعاون الدولي للتصدي لهذه التهديدات. ومن جانبنا، اعتمدت سنغافورة قانون مكافحة الإرهاب المسمى ”قمع إساءة استخدام المواد المشعة“ في أيار/مايو ٢٠١٧، مما مهد السبيل أمام تصديقها على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في آب/أغسطس ٢٠١٧.

ثالثا، لا تزال الهجمات الإلكترونية تشكل خطرا واضحا وقائما. فهذه الهجمات تؤثر سلبا على الخدمات الأساسية والتبادل التجاري والتجارة، فضلا عن حياة الناس العاديين. ومع ذلك، فإن العمل في الأمم المتحدة لضمان فضاء إلكتروني آمن ومرن ونشط اقتصاديا استنادا إلى القواعد العالمية قد توقف. ومن المؤسف أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي لم يتمكن في آخر دورة له من الاتفاق على تقرير موضوعي. وذلك يعبر عن الاختلافات في وجهات النظر بشأن الكيفية التي يمكننا بها الحفاظ بشكل جماعي على الفضاء الإلكتروني كمجال سلمي وآمن ومأمون.

والمطلوب مواصلة الحوار لردم الهوة بين تلك التباينات. ونحن بحاجة إلى تكثيف الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة من القواعد العالمية بشأن الفضاء الإلكتروني وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني. وسنغافورة ملتزمة بالقيام بدورها في الحفاظ على الفضاء الإلكتروني القائم على القواعد. ففي أيلول/سبتمبر، استضفنا النسخة الثانية من أسبوع سنغافورة الدولي للفضاء الإلكتروني لمواصلة الحوار بشأن هذه المسألة الهامة. وتمثل حدث رئيسي في انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن أمن الفضاء الإلكتروني، والذي شهد تمثيلا لجميع الدول الأعضاء في الرابطة. وخلال الاجتماع، اتفقت الدول الأعضاء على أهمية تعزيز التنسيق لضمان أن تكون جهود الرابطة في مجال أمن الفضاء الإلكتروني موجهة وفعالة وتآزرية. وسيتناول

وفد بلدي هذه المسألة بالتفصيل أثناء المناقشة المواضيعية ذات الصلة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، كان هنالك زخم إيجابي بشأن نزع السلاح في العام المنقضي. أولا، توصلت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة إلى توافق في الآراء، للمرة الأولى منذ ما يقرب من ٢٠ عاما، حول مجموعة من التوصيات الموضوعية بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ثانيا، خالف الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، والذي يديره بمهارة السيد فرناندو لوكي ماركيس (إكوادور)، التوقعات بالاتفاق على أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة التي ستعقدها الجمعية العامة مستقبلا. ثالثا، اعتُمدت معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه. ونشكر بصفة خاصة الفريق الأساسي، فضلا عن المجتمع المدني، على قيادة هذه الحركة، التي حفزتها الرغبة الجماعية في تجنب العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية.

وإذ نأسف لأن شواغلنا بشأن المعاهدة لم تؤخذ بالكامل في الاعتبار، فقد أثبت اعتماد المعاهدة، والتوقيع والتصديق عليها لاحقا، أن غالبية أعضاء المجتمع الدولي متحدون في الاعتقاد بأنه يجب حظر الأسلحة النووية. وإذ نتطلع إلى بدء نفاذ المعاهدة في نهاية المطاف، سيكون من المهم للمجتمع الدولي أن يجد حلا واقعيا ودورا تكميليا للمعاهدة في إطار نظام العالمي الحالي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وتعيد سنغافورة، في الوقت نفسه، تأكيد دعمها القوي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وركائزها الثلاث. وتظل معاهدة عدم الانتشار تمثّل حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتحقيق تقدم تعاضدي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار أمر لا غنى عنه لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وقد أحرزت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، في أيار/مايو من هذا العام، تقدما موضوعيا محدودا. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الدول الأطراف من تحقيق المزيد من النتائج الملموسة والقابلة للتنفيذ خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية، المقرر عقدها في جنيف في العام القادم، كجزء من جهودنا الجماعية للحفاظ على شرعية وأهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتظل سنغافورة تلتزم التزاما تاما بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نتحمل مسؤولية تجاه أجيالنا المقبلة، وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى إحراز تقدم ملموس ومجد. وكما قالها ببلاغة الأمين العام أنطونيو غوتيريش، فإن هناك مسارات متعددة إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وبطبيعة الحال، فإن إحراز أي تقدم ذي مغزى في نزع السلاح النووي لن يكون ممكنا إلا عندما تكون جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، مشاركة في الجهد العالمي. ونردد دعوة الأمين العام إلى الحوار الشامل للجميع واستئناف التعاون الدولي، وفي المقام الأول، اتخاذ تدابير عملية لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي.

إن ظهور بعض الإمارات لا يعني أننا حققنا غايتنا. فعلى الرغم من أنه لا شك في أن هذه التطورات هامة، فإنها ليست غايات في حد ذاتها. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لإيجاد أرضية مشتركة لسد الخلافات في الرأي من أجل التوصل إلى أهدافنا النهائية. ومن بين السبل الممكنة للاستفادة من الزخم الإيجابي المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي المقرر عقده في عام ٢٠١٨؛ والدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، التي لم يُحدد لها موعد بعد؛ ومواصلة المناقشات بشأن أمن الفضاء الإلكتروني بطريقة شاملة للجميع في الأمم المتحدة.

في الختام، إن أمامنا فرصة، بخلاف مجرد قضاء الوقت، لإعادة عقارب ”ساعة يوم القيامة“ إلى الوراء. ويجب علينا أن نسعى إلى القيام بذلك، ولا سيما أثناء هذه الدورة للجنة الأولى. ومن جانبنا، ستواصل سنغافورة العمل بشكل بناء مع جميع الأطراف للتوصل إلى نتيجة ناجحة في اللجنة الأولى.

السيد الرويعي (البحرين):أود في البداية، أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا لأعمال اللجنة الأولى للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن واثقون أنكم بما تتمتعون به من قدرات وخبرات متميزة، ستساهم في تسيير وإنجاح أعمالها على أكمل وجه. وأتقدم أيضا بالتهنئة إلى بقية أعضاء المكتب، متمنيا لكم جميعا دوام التوفيق. كما أود أن أعبر عن الشكر لسلفكم، سعادة الممثل الدائم للجزائر الشقيقة، لما بذله من جهد في إدارة أعمال اللجنة في الدورة الحادية والسبعين.

يؤيد وفد بلادي ما تضمنه بيان المجموعة العربية وبيان حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

تؤكد مملكة البحرين على مواقفها الثابتة المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. حيث أن إرساء أسس السلام والأمن والاستقرار في العالم، لا يمكن أن يتحقق مع وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تعرب مملكة البحرين عن تقديرها للدور المحوري الذي تلعبه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في شؤون نزع السلاح، بغية تحقيق الاستقرار العالمي، في ظل التحديات التي تمر بها العديد من مناطق العالم.

ومن هذا المنطلق، تشدد مملكة البحرين على ضرورة تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع الأخذ في الاعتبار حق جميع الشعوب في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ وعلى ضرورة تنفيذ إسرائيل للقرار الصادر عن اجتماع مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥، المتعلق بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ مشددين أيضا على ضرورة تنفيذ إيران لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بشأن الاتفاق النووي، وانصياعها لنظام الضمانات الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما نرحب في هذا السياق بتبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، الخاص بفرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية لمواصلتها إجراء التجارب النووية والبالستية التي تهدد جوارها، وتهدد السلم والأمن في العالم.

يؤكد وفد بلادي الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في الاستفادة من التكنولوجيا النووية، وفي تطوير البحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، دون تمييز، تماشيا مع أحكام المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار؛ وعلى أهمية أن يبقى استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية؛ وضرورة الالتزام بالاتفاقات القانونية الدولية ذات الصلة، والتي تضع الركائز من أجل منع تسليح الفضاء الخارجي، الذي يعد ملكية مشتركة ينبغي عدم استغلالها لما يهدد أمن وسلم العالم.

وختاما سيدي الرئيس، تعرب مملكة البحرين عن التزامها الكامل بالعمل معكم ومع الأعضاء الآخرين من أجل تحقيق التقدم في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

السيد ميندوثا – غارسيا (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه دفة أعمال اللجنة الأولى. ويمكنكم أن تعولوا على دعمنا الكامل لكم خلال هذه الدورة.

ونغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لإجراء تقييم لأهم الإنجازات والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي حاليا في مجالات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونحن نرى

أن العالم غارق في بيئة من عدم الاستقرار، وأن السلم والأمن الدوليين يتعرضان للتهديد على أساس يومي. غير أن هذه الدورة تختلف أيضاً عن الدورات السابقة. فقد اتخذنا خطوة حاسمة إلى الأمام، بوصفنا المجتمع الدولي، حتى نتمكن في المستقبل القريب من التفكير في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. إن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية مؤخرا يمثل معلما بارزا يبعث على الأمل لأنه سمح لنا بإغلاق فجوة في القانون الدولي، عن طريق حظر الأسلحة النووية بشكل قاطع، بما في ذلك استخدامها والتهديد باستخدامها. ويؤدي هذا الحظر دوراً أساسياً في القضاء عليها بصوره لا رجعه فيها وشفافة ويمكن التحقق منها.

ويسرنا أننا استطعنا، كبلد، من الإسهام بشكل إيجابي في هذه العملية، التي عززها إصرار المجتمع المدني وضحايا استعمال الأسلحة النووية أو تجريبها. ونغتنم هذه الفرصة لتهنئة الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، التي عملت بلا كلل من أجل لفت انتباه العالم إلى العواقب الإنسانية الناجمة عن أي استخدام للأسلحة النووية. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها من أجل التوصل إلى معاهدة تحظر هذا النوع من الأسلحة. وقد أثمر العمل الشاق للحملة في ٧ تموز/يوليه. أن جائزه نوبل للسلام اعتراف مستحق لنضال الحملة الدؤوب، وكذلك نضال المجتمع المدني وضحايا استعمال الاسلحة النووية أو تجريبها، لوضع حد للقنابل النووية.

ويسرنا أن العملية كانت شاملة وتفاعلية وتعاونية، وأنها تلقت مدخلات قيمة من المنظمات الدولية ومن الأكاديميين والعلماء. ونحن نأسف لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية وأعضاء التحالف الأمني، قررت أن تنأى بنفسها عن هذه العملية. إن التقاعس عن العمل ليس خيارا في مجال نزع السلاح النووي. ولن يؤدي الحفاظ على الوضع الراهن إلا إلى حالة من انعدام الأمن تزداد خطورتها، وجعل البشرية أقرب إلى إبادة نفسها. ونحن نعلم أن الفرضية القائلة بأن الأمن ينشأ عن قوة الأسلحة فرضية غير صحيحة.

وفي ظل المرحلة الراهنة غير المستقرة، نحث جميع الدول على الانضمام إلى المعاهدة، التي نعلم أنها ليست الحل الشامل للتحديات التي نواجهها كمجتمع دولي، ولكنها تتيح لنا اتخاذ خطوة حاسمة نحو نزع الشرعية عن الأسلحة النووية، وتعزيز المعايير القانونية والسياسية ضد استخدامها. لقد وجه المجتمع الدولي نداء قويا وواضحا لجميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، لإنهاء استخدام الأسلحة النووية في عقائدها السياسية والأمنية واستراتيجياتها العسكرية.

ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي اعتمدت، بعد عقود من الركود، توصيات بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ويسرنا أن الفريق العامل المفتوح العضوية قد حقق توافق في الآراء بشأن أهداف دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وجدول أعمالها. ونأمل أن نتمكن من مواصلة إحراز التقدم في مختلف مجالات العمل ومواصلة اتخاذ خطوات صغيرة، ولكن حاسمة، إلى الأمام في مجال نزع السلاح.

ومع ذلك، فإننا لا أن نتجاهل حقيقة أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين علينا أن نمضي فيه. وقد تم أحراز تقدم ضئيل في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وهناك تهديد مستمر باستخدام الأسلحة النووية، الأمر الذي يشكل مصدر قلق بالغ. ولذلك فإننا نكرر دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الحفاظ على التزامها القاطع بنزع السلاح في ضوء المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. إن الامتثال للمعاهدة ليس مشروطا أو اختياريا، بل هو إلزامي.

ونرى أنه من غير المقبول أن تنفق بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الرغم من توقيعها وتصديقها على

معاهدات هامة لنزع السلاح وعدم الانتشار، بلايين الدولارات على تطوير وتحديث الأسلحة النووية، الأمر الذي يقوض روح تلك المعاهدات وغرضها. لذلك، لا بد من وقف الاستثمارات غير المتناسبة المتعلقة بتحديث الترسانات النووية وإطالة العمر النافع لها، وتكرار الأفعال غير المسؤولة من التجارب النووية.

وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق الكبير إزاء التجارب النووية التي أجرتها كوريا الشمالية في الأسابيع الأخيرة وندين استمرارها. إنها تقوض وتعرض للخطر السلام والأمن الدوليين، وفي الوقت نفسه تعرض للخطر الحياة البشرية ككل. ونود أن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى تحاشي تصاعد الخطاب العدواني، الأمر الذي يمكن أن تكون له عواقب وخيمة لا رجعة فيها، وبوصفنا مجتمعا دوليا، قطعنا وعدا بعدم السماح بتاتا بحدوث ذلك مرة أخرى. وبالنسبة لكوستاريكا، فإنها تعتبر أن أكثر الدول اهتماما بحظر الأسلحة النووية تلك التي لا تمتلكها لأننا مقتنعون بأن السلام والأمن الدوليين لا يمكن أن يستندا إلى مبدأ الردع النووي.

ومع بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة التي ترتب التزامات ملزمة قانونا على الدول بغية ضمان ضوابط مسؤولة وفعالة على عمليات النقل الدولي للأسلحة التقليدية، والذخائر، والأجزاء، والمكونات، كنا نأمل في أن نرى تغيرا كبيرا في الحالة على أرض الواقع. ومما يؤسَف له أن الحال ليس كذلك. ولا يزال يوجد العديد من الانتهاكات الخطيرة للهدف الرئيسي لمعاهدة تجارة الأسلحة، التي، للأسف، تؤثر بشكل رئيسي ومباشر على السكان المدنيين، ولا سيما من يعيشون في ظل حالات من الصراع المسلح. ولا بد من وقف عمليات النقل غير المشروعة إلى مناطق النزاع. ويجب مساءلة أي شخص يثبت عدم تقيده بالأنظمة عن أعماله غير المسؤولة.

ولا يزال يتعين فعل الكثير لمعالجة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي سيعقد في العام المقبل، سيتيح لنا فرصة مناسبة لاتخاذ إجراءات ملموسة لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

إننا ندين كل استخدام للذخائر العنقودية، ليس فقط لأن استخدامها يتعارض مع روح ونص اتفاقية الذخائر العنقودية والغاية منها، بل لأن ما من شأنه إلا زيادة المعاناة الإنسانية وزيادة عدد حالات الطوارئ الإنسانية. لهذا السبب نؤكد مجددا أهمية انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية وتنفيذ خطة عمل دوبروفنيك.

إن كوستاريكا تنتمي إلى أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. ونحن أيضا جزء من أمريكا الوسطى، وهي منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. وبوصفنا ديمقراطية صغيرة، وبلدا منزوع السلاح، نستخدم النظام المتعدد الأطراف والقانون الدولي، بوصفهما الأدوات الوحيدة المستخدمة في الدفاع. بيد أن السلام والأمن الدوليين يتطلبان أكثر من مراقبة الأسلحة. ونعتقد أن الأدوات الرئيسية للنهوض بالأمن الوطني والدولي وضمانه، تتمثل في تعزيز وتحسين الديمقراطية واحترام سيادة القانون.

أخيرا، ستواصل كوستاريكا التشديد على ضرورة الانتقال من المذاهب القائمة على الأسس العسكرية الصارمة إلى المذاهب القائمة على نماذج التنمية المستدامة والأمن البشري. نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يجب علينا أن نتكاتف في اتخاذ مبادرات لدعم آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف والمبادرات التي ستمكننا من التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي، وبخاصة المدنيين.

السيدة أوهالوران بيرنستاين (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أهنئكم على رئاستكم، سيدي الرئيس، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين.

تؤيد أيرلندا البيانين اللذين أدلى بهما كل من الممثل عن الاتحاد الأوروبي، وممثل المكسيك بالنيابة عن التحالف من أجل خطة جديدة. سوف أتلو نسخة محررة من بيان أيرلندا وأتكلم بالتفصيل عن بعض المسائل خلال الدورة المواضيعية.

تهنئ أيرلندا بحرارة الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية بمناسبة حصولها على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧. إن القرار الذي اتخذته لجنة نوبل بمنح الجائزة للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية إنما هو اعتراف بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الفريق لتخليص العالم من الأسلحة النووية. ويجسد أيضا الإنجاز الشهير الذي أسهم عمله في بناء زخم، وبالتحديد اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. فمنح جائزة نوبل للجنة يبرز إلحاحية وأهمية عملنا في اللجنة الأولى.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية، أظهرت على نحو مستهجن إمكانية عودة اندلاع حرب نووية على الساحة العالمية. إذ أن جمهورية كوريا الشمالية أجرت تجارب للأسلحة النووية والقذائف التسيارية على نحو صارخ وغير قانوني ويتناقض مع العديد من قرارات مجلس الأمن. تدين أيرلندا بشدة البرنامج النووي وتجارب القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من دون تحفظ. ونحث بقوة على استئناف المشاركة الدبلوماسية المفضية إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أصبح الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، ونحض جميع الدول المتبقية والمدرجة في المرفق ٢ على توقيع المعاهدة والتصديق عليها. ولا بد من أن تصبح القاعدة الدولية المناهضة للتجارب النووية ملزمة قانونا.

لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثّل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وفي العام الماضي، أصدرنا مع معهد شاتام هاوس للشؤون الدولية ورقة معنونة ”نزع السلاح النووي: الحلقة المفقودة في تعددية الأطراف“. إنها الورقة الأولى في سلسلة من الورقات الرامية إلى إظهار الصلات القائمة بين نزع السلاح النووي وغيره من مجالات القلق العالمي الرفيع المستوى. وخلال هذه الدورة للجنة الأولى، سنطلق العناصر الأخرى لذلك العمل، المعنون ”الأسلحة النووية وحماية التراث الثقافي“

ترحب أيرلندا باتباع نهج إيجابي وبناء في عمل المعاهدة. ويتضح ذلك في الدورة التحضيرية للجنة المنعقدة في أيار/مايو الماضي. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء استعادة قوة الحركة في العمل بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، وتنبغي استعادة ذلك مع إشراك جميع أصحاب المصلحة في المنطقة. وفي رأينا أن خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران تمثل نجاحا هاما بالنسبة لعدم الانتشار ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرحب بتأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذها.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية متوخاة دائما بوصفها صكا قانونيا مستقلا لإنفاذ الأحكام المتعلقة بنزع السلاح. وكان يعرف واضعو الصك بأن عملهم غير مكتمل. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدها ثلثا الأعضاء في الأمم المتحدة، بدأت أخيرا بسد الفجوة القانونية في تنفيذ تلك الالتزامات. هذه المعاهدة الضليعة والطموحة التي تنقل رؤيتنا القوية المتمثلة في عالم خال من الأسلحة النووية، ثمرة الرضوان، والقيادة السياسية، والمشاركة بحسن نية، والالتزام القوي بالهدف المشترك. وتبين لنا ما يمكن تحقيقه من جانب المجتمع الدولي والدول والمجتمع المدني. ويمثل محتواها إنجازا رائد، في الأحكام الأساسية التي تحظر بفعالية الأسلحة النووية، وأيضا التزامها العميق بالإنسانية، من أجل التثقيف في مجال نزع السلاح، واعترافها بضحايا التفجيرات الذرية، (الهيباكوشا) وأهمية المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الأعمال المقبلة للمعاهدة. وأيرلندا فخورة بكونها من بين أوائل الموقعين على المعاهدة. وسوف

نمضي بسرعة إلى التصديق عليها. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على القيام بذلك. يجب أن يدخل هذا الصك المهم حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وشأننا شأن الآخرين، لا نريد إدامة الخلافات بشأن أفضل السبل صوب تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. بل نود التركيز على أهدافنا المشتركة وما أكثرها. ستواصل أيرلندا العمل مع شركائها في ائتلاف البرنامج الجديد بشأن المضي قدما بجميع التدابير الفعالة التي تساعد في جعل عالمنا أكثر أمانا من العواقب الإنسانية الكارثية لأي تفجير نووي.

أيرلندا ملتزمة بعدم الانتشار وكذلك بنزع السلاح. ونسلم بالدور الحاسم الذي تضطلع به نظم الرقابة على الصادرات في تعزيز الصكوك الأساسية، من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ستتولى أيرلندا، مع آيسلندا، رئاسة نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف في وقت لاحق من هذا الشهر. وقد شاركنا، نحن وآيسلندا، بنشاط في أنشطة التواصل والتشاور حتى نضمن تمكّننا من توسيع وتعميق نفوذ نظام هام للرقابة على الصادرات.

ونضم صوتنا للدول الأخرى في الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء ما تأكد من استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية من جانب كل من الحكومة السورية والجهات الفاعلة من غير الدول. إن استخدام تلك الأسلحة، التي يحظرها القانون الدولي منذ أمد طويل، أمر مروع. ويجب محاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم البشعة. ومن ناحية إيجابية، نرحب بإعلان الاتحاد الروسي مؤخرا بتدمير الأسلحة الكيميائية المتبقية لديه على نحو يمكن التحقق منه.

وتؤيد أيرلندا بقوة جميع الصكوك الدولية الرامية إلى تنظيم الضرر الإنساني الناجم عن استخدام الأسلحة التقليدية وتقليله إلى الحد الأدنى. وتكمن إحدى التحديات الملحة جدا التي نواجهها في الأضرار التي تلحق بالمدنيين والناشئة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويجب علينا تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني مع تزايد امتداد الحروب إلى المناطق الحضرية. ونثني على عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن هذه المسألة، ونؤيد توصية الأمين العام المتمثلة في أنه يجب على الدول أن تشارك مشاركة بناءة في الجهود الرامية إلى صياغة إعلان سياسي بشأن هذه المسألة.

وما النجاحات الباهرة التي حققها المجتمع الدولي في تنظيم استخدام بعض الأسلحة التقليدية أو تخفيفه أو حظر استخدامه بالكامل سوى انعكاس لأفضل ما يمكن تحقيقه حين يعمل المجتمع الدولي والمجتمع المدني معا لأجل وضع هذه المعايير القوية. ومع ذلك، هناك أسباب عديدة تدعو للقلق. فالتقارير عن وقوع ضحايا مدنيين نتيجة لاستخدام الألغام الأرضية على الحدود بين ميانمار وبنغلاديش مروعة. هذا علاوة على استخدام الذخائر العنقودية في اليمن وسورية. وفي الوقت نفسه، يؤجج انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة النزاعات والعنف في العديد من الدول الهشة، وعلينا العمل على تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة في ذلك المجال. وتزخر معاهدة تجارة الأسلحة بإمكانات كبيرة للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، إلا أنها تتطلب مزيدا من الموارد إذا أريد لها أن تعمل بفعالية.

ولا شك في أن تنوع الأصوات يكفل خطابا يتسم بقدر أكبر من العمق وتعدد الأوجه بشأن مسائل نزع السلاح. على مدى سنوات، ما فتئت أيرلندا تشجع على اتباع نهج تشاركي بدرجة أكبر إزاء المجتمع المدني فيما يتعلق بأعمال اللجنة. ونتطلع إلى الجزء المخصص للمجتمع المدني هذا الأسبوع كونه فرصة حقيقية لتبادل حقيقي ومنفتح للآراء. ونحن ملتزمون بنفس القدر تجاه زيادة مشاركة المرأة في مجال نزع السلاح.

لقد تحدث رئيس وزرائنا السابق، السيد ليام كوسغريف، الذي وافته المنية الأسبوع الماضي، أمام الأمم المتحدة في عام ١٩٥٦ حين كانت أيرلندا عضوا جديدا لحينه في الأمم المتحدة. لقد قال، في خطابه ذاك، إن الجمعية العامة تمثل أكبر أمل للجنس البشري على الأرض، وإن الأمل في تفادي الكوارث معقود عليها، وإن ما يجري التداول بشأنه هنا هو مستقبل البشرية (انظر A/PV.603). دعونا نعمل معا حتى نتمكن من تحقيق تلك الآمال.

السيدة ماكارني (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وكذا بقية أعضاء المكتب على انتخابكم، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل في إطار اللجنة الأولى.

ويتمثل التحدي الجماعي الذي نواجه في إيجاد السبل للنهوض بنزع السلاح مع مراعاة تضارب الآراء. لقد أحرزنا تقدما حقيقيا، وهو أمر كثيرا ما نغفل عن التشديد عليه للأسف. في الواقع، إن العمل الجماعي يحقق جدواه بوضوح بالنسبة للعديد من مسائل نزع السلاح. وتشمل الأمثلة على ذلك العمل صوب عالم خال من الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، مع مراعاة المسائل الجنسانية في معالجة آثار العنف المسلح ومنع النقل غير المنظم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

يصادف عام ٢٠١٧ الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، المعروفة أيضا باتفاقية أوتاوا. خلال العقدين الماضيين، عملت ١٦٢ دولة طرفا في الاتفاقية معا لتدمير أكثر من ٥١ مليون لغم وتمكنت من الحد بقدر كبير من عدد ضحايا الألغام الجدد.

ولا تزال كندا متفائلة بأنه يمكننا، مع الصبر والحلول التوفيقية، إحراز مزيد من التقدم حتى بشأن أكثر المسائل استعصاء على الحل. في البيئة الحالية، فإن التصرفات المتهورة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مثيرة للقلق على وجه الخصوص. ونرحب بوحدة مجلس الأمن في التصدي لهذه التهديدات، وفي حين نسعى لإيجاد حل سلمي، تدعو كندا إلى تنفيذ الجزاءات بمزيد من الفعالية.

من المفهوم أن تسعى بعض الدول إلى سبل جديدة لتعزيز نزع السلاح النووي في ظل هذه الظروف، على الرغم من أننا لا نزال غير مقتنعين بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية المتفاوض عليها مؤخرا ستكون فعالة. بالنسبة لكندا، ما تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية لإحراز تقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لبناء الثقة والحد من التوترات التي تزيد الاعتماد على الأسلحة النووية لأغراض الأمن القومي. نحن ندعم الجهود العملية والمطردة اللازمة لإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووضع ضمانات الأمن السلبية واستحداث تكنولوجيات جديدة وقدرات عالمية للتحقق من نزع السلاح النووي بطريقة موثوق بها، فضلا عن التحضير للتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

في العام الماضي، قدمت كندا وألمانيا وهولندا القرار ٢٥٩/٧١، الذي نشأ عنه تشكيل فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى معني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأكد القرار أن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لا تزال أولوية عالمية. ومن دواعي سرورنا أن نتولى رئاسة الفريق التحضيري، ونرحب باطلاع الرئيس اللجنة هذا الأسبوع على أحدث المعلومات عن التقدم المحرز في عمله.

وترى كندا أيضا أن التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، ونظامها للتحقق الشامل أمر في مصلحة الجميع. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التبرع لصالح الجهود التي تبذلها

الوكالة الدولية للطاقة الذرية لرصد تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والتحقق منه.

إن كانت لا تزال هناك خلافات حول أفضل السبل للنهوض بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، ينبغي ألا يكون هناك أي شك بشأن الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، استخدمت مثل هذه الأسلحة المروعة والعشوائية في سورية والعراق في عام ٢٠١٧. ويجب أن ندين أي استخدام للأسلحة الكيميائية وندعو الحكومة السورية إلى العمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لكفالة تقديم إعلان كامل عن مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها فضلا عن تدميرها بالكامل. يتجاوز التزام كندا بالقضاء على الأسلحة الكيميائية مجرد الكلمات. فمنذ عام ٢٠١٢، تبرعت كندا بما يزيد على ٣٠ مليون دولار للمساعدة في تدمير الأسلحة الكيميائية في ليبيا وسورية، ودعم البعثات الخاصة وعمليات الطوارئ في سورية، فضلا عن تعزيز بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للاستجابة السريعة بالمساعدات.

وتولي كندا أيضا أهمية كبيرة لأمن الفضاء والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. لقد أصبح الوصول إلى الفضاء والخدمات الفضائية أمرا أساسيا في حياتنا اليومية جميعا تقريبا على هذا الكوكب. وما دمنا نعتمد بقدر أكبر على الفضاء الخارجي، فإنه يجب علينا أيضا أن نواصل تعزيز استخدامه السلمي والتخفيف من الحطام الفضائي. ونعتقد أن التدابير الطوعية التي تعمل على ترسيخ المعايير والسلوك الدوليين هي أفضل الطرق العملية الأمثل لتطوير الثقة والشفافية اللازمة في الفضاء.

(تكلمت بالفرنسية)

وترحب كندا بالاجتماع المشترك الثاني المقبل للجنة الأولى واللجنة الرابعة. لا تعتمد الحلول الدولية للتحديات التي يطرحها الفضاء الخارجي على التعاون المدني أو نزع السلاح وحدهما. بل تتطلب اتباع نهج شامل.

وقد أكد تقرير الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي لعام ٢٠١٣ (انظر A/68/98) أن القانون الدولي ينطبق على سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني. ولم تستحسن كندا، في ظل هذه الظروف، اعتراض بعض الدول على انطباق القانون الدولي خلال دورة فريق الخبراء الحكوميين في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. بالنسبة لكندا، لا يزال ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحق الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١، يشكل حجر الزاوية للسلام والأمن الدوليين. وينبغي أن ينظم القانون الدولي، بما في ذلك الميثاق والقانون الدولي الإنساني الحالي والقانون الدولي العرفي بشأن مسؤولية الدول، ولا سيما التدابير المضادة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، سلوك جميع الدول في الفضاء الإلكتروني، كما في المجالات الأخرى.

وفيما يتعلق بآليات نزع السلاح، كانت نتائج هذا العام، مرة أخرى، محدودة. فقد أجريت مناقشات موضوعية خلال مؤتمر نزع السلاح، إلا أن المشاركين لم يتفقوا على أي تدابير. ولذلك، من السهل فهم سبب بحث بعض الدول، التي يثير غضبها التقاعس النسبي، عن بدائل. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى المشاركة في المناقشات بشأن آليات نزع السلاح خلال الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح في عام ٢٠١٨.

إن انتشار الأسلحة التقليدية من خلال تجارة الأسلحة غير المشروعة أو غير الخاضعة لضوابط هو أحد أكبر التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي. فتلك الأسلحة تشكل خطرا كبيرا على الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما النساء والفتيات. ونتيجة لذلك، شرعت كندا في عملية الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. وكما قلت من قبل، يجب أن نعمل

بصورة جماعية لإيجاد سبل لتسريع جهودنا الرامية لنزع السلاح. وإذا تحلينا بالصبر وكان لدينا الالتزام والاستعداد لبلورة توافق في الآراء، فبالتأكيد سنستطيع معا إحراز تقدم.

السيدة فلوريس هيريرا (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لتوجيه العمل المعهود به إلى اللجنة الأولى خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. كما أتقدم بالتهنئة إلى جميع أعضاء المكتب. ونأمل أن تؤتي هذه الدورة ثمارها. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكنكم، سيدي، التعويل على دعم بنما.

إن بنما ملتزمة بقوة بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة العشوائية الأثر. وعلاوة على ذلك، فإننا ثابتون في التزامنا بالجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز إضفاء الطابع العالمي على الصكوك التي تساعدنا في التغلب على هذه التهديدات الخطيرة التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تؤكد حكومة بلدي إدانتها القوية للتجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث إنها تمثل تحديا لقرارات مجلس الأمن وانتهاكا واضحا لها. فهي لا تزيد من حدة التوترات في تلك المنطقة فحسب، بل وتؤثر على الاستقرار الدولي.

إن الحالة في العالم، التي تفاقمت جراء تصاعد التوترات بين البلدان والتحديات التي يفرضها الإرهاب الدولي وزيادة عدد الجهات من غير الدول، تتطلب على نحو متزايد التزام المجتمع الدولي، دون استثناء، بالتصدي لها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وانطلاقا من هذا الافتراض، نرحب بالبيان الذي أدلى به الأمين العام أنطونيو غوتيريش ويفيد بأن المنظمة بحاجة إلى إعادة تأكيد التزامها بنزع السلاح النووي وتركيز عملها على منع نشوب الحروب والنزاعات.

إن التحدي الذي تشكله الأسلحة النووية حقيقة واقعة، والأسوأ من ذلك أن الأثر الإنساني المتزايد للأسلحة النووية لا رجعة فيه ولا يمكن قياسه. ونرحب بالقرار الأخير بمنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧ للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية حيث إنها تمثل رسالة قوية من المجتمع المدني، دعما لنزع السلاح النووي من أجل كبح الآثار الإنسانية الكارثية لهذه الأسلحة.

لقد كانت بنما من أول البلدان التي وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، وذلك بروح عالية من المسؤولية واتساقا مع الدور الذي تقوم به أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال نزع السلاح. ومهدت تلك المفاوضات، التي أدارها ببراعة السفير وايت (كوستاريكا)، السبيل أمام أغلبية ممثلي المنظمة لمواصلة إيلاء الأولوية لتعددية الأطراف بشأن مسألة تهمنا جميعا. وعلى نحو ما قلنا آنذاك، فعلى الرغم من أنه يمكن تحسين المعاهدة، فإنها تمثل خطوة كبيرة للغاية إلى الأمام بالنسبة للبشرية.

وعلى النقيض من ذلك، وبوصفها البلد الذي يتولى حاليا رئاسة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تأسف بنما لأنه بعد مرور عقدين على اعتماد المعاهدة، وهي محور نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، لم يتسن تحقيق عالميتها وتنفيذها. ومع ذلك، فإن نظام التحقق الدولي التابع للمعاهدة يشكل أداة آنية وفعالة تؤدي دورا رئيسيا في الكشف عن التجارب النووية وتوفير بيانات ومعلومات علمية القيمة للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يسر بنما أن تسهم في تلك الجهود من خلال محطة RN50، التي تم مؤخرا تحديثها ويجري الاستفادة منها على النحو الأمثل. وتشكل المحطة جزءا من شبكة نظام الرصد الدولي التي تطمح إلى الاعتماد على ٣٢١ محطة رصد و ١٦ مختبرا للنويدات المشعة.

تولي بنما أهمية خاصة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) حيث إنهما الصكان الوحيدان متعددا الأطراف الملزمان قانونا الساريان في سياق نزع

السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي. وبصفتنا عضوا في شبكة الأمن البشري والرئيس الحالي لها، ندعو إلى ضمان سلامة جميع المواطنين في العالم وحقهم في العيش بحرية وكرامة، بمنأى عن التهديدات ليتمكنوا من تطوير كامل إمكاناتهم البشرية. وبناء على ذلك، يجب أن نكافح التهديد الوحشي الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل.

وبعد مرور ٥٠ عاما على التوقيع على معاهدة تلاتيلولكو، لا بد من التنويه بأن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمثل بلا شك هيئة مرجعية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ولهذا السبب، فإننا نطمح إلى أن يتنامى هذا الاتجاه نحو إيجاد عالم آمن وسلمي. وبصفتها عضوا في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية ومنطقة أثبتت قيادتها في مجال نزع السلاح، ستواصل بنما المشاركة في أي مساع ترمي إلى تحقيق تلك الأهداف. ولذلك، يعرب وفد بلدي عن أسفه العميق للاضطرار لبذل جهود إضافية، بقيادة البرازيل، داخل اللجنة لضمان مشاركة الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في حلقة النقاش القادمة بشأن نزع السلاح، التي ستُعقد في ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي خضم التطور التكنولوجي السريع، فإننا نفقد الشعور بالتعايش الإنساني، وهو أمر أساسي لبناء مجتمعات سلمية وآمنة، تتسم بالتماسك الاجتماعي، حيث ينعم الجميع بالرخاء بصورة منصفة. وينبغي فهم نزع السلاح والتعاون الدولي بوصفهما عنصرين أساسيين، ليس كجهود تهدف إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين فحسب، بل والتنمية أيضا. وفي هذا الصدد، فإن شبكة المعاهدات والاتفاقات القائمة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار لن تنجح إلا إذا اعتمدتها وصدقت عليها جميع الدول.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أهمية مواصلة اتباع نهج متعدد الأبعاد حيال الأمن نظرا للحاجة المشتركة إلى حقوق الإنسان والتنمية باعتبارهما من الأمور الأساسية لبناء عالم سلمي وآمن.

السيد بهاتاراي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء مكتب اللجنة الأولى الآخرين على انتخابكم بالإجماع. وفي حين يدعمكم وفد بلدي بشكل كامل في إدارتكم ليهكم لهذه الدورة نحو نهاية مثمرة، أثني أيضا على مكتب الدورة السابقة لما قاموا به من عمل جيد. وأؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

إنّ التزام نيبال الثابت بنزع السلاح والأمن الدولي ينبع من قواعد السلام العالمي المتجسدة في دستورنا بوصفه الأساس لسياسة بلدنا الخارجية. وتود نيبال أن تؤكد من جديد موقفها المبدئي ومؤداه أنه لا يمكن كفالة السلام والأمن العالميين إلّا من خلال مدة زمنية محددة، ونزع السلاح العام والكامل للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتثني نيبال على الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضعه اللمسات الأخيرة على أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وإذ تؤمن نيبال إيمانا قويا بقوة تعددية الأطراف في شؤون نزع السلاح، تشدد أيضا على أهمية عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٨.

ما فتئت نيبال تدعو إلى إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في وقت مبكر وتعتبر إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف المناطق خطوة حاسمة نحو إضفاء معنى حقيقيا على نزع السلاح. وفي العام الماضي صدقت نيبال على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ووقعت في الشهر الماضي على

معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتُمدت في تموز/يوليه. وهذان الصكان ركيزتان رئيسيتان في سعينا إلى نزع السلاح.

فيما يتعلق بالأسلحة النووية، تؤمن نيبال بأن استخدامها أو التهديد باستخدامها يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون البيئي. ولذا، يتعين على الدول الحائزة لها أن تحترم مبادئ الشفافية وعدم التراجع وإمكانية التحقق من تلك الأسلحة من أجل القضاء التام عليها. إنّ الأسلحة النووية اليوم هي أكبر مصدر للمعضلات الأمنية فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها، ولا يمكن أبدا أن تشكل روادع مفيدة، بل إن القضاء التام عليها هو الضمان الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها.

وترى نيبال أيضا أن إبرام صك ملزم قانونا يتطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية تقديم الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من شانه أن يكون خطوة هامة نحو تحقيق نزع السلاح النووي. ولذلك، تعتقد نيبال أن هذا العنصر أساسي لهيكل نزع السلاح العالمي وعدم الانتشار. إذ أن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكمن في تنفيذ ركائزها المتعاضدة تنفيذا فعالا. وتؤيد نيبال أيضا الحقوق الثابتة لجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق الإطار الذي حددته المعاهدة.

إنّ نيبال تبغض بشكل قاطع جميع العواقب الإنسانية والبيئية المترتبة على أي تفجير متعمد أو عرضي للترسانات النووية أو أي نقل عبر الحدود للنفايات الخطرة والمواد المشعة التي يمكن أن تكون لها آثار مدمرة، وتشكل خطرا مستمرا على الدول المجاورة غير النووية. ترى نيبال أيضا أنه من الأفضل إبقاء الفضاء الخارجي خاليا من جميع الأسلحة وسباقات التسلح وأن يظل استخدامه للأغراض السلمية والمفيدة التي تصب في الصالح الأوسع للبشرية جمعاء. إن تطبيق علوم الفضاء لأغراض الاتصالات الساتلية أو نظم الرصد وتكنولوجيات الملاحة، وإدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث، على سبيل المثال، من شأنه أن يساعد بلا شك الدول في تحسين حياة الشعوب والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز التأهب للكوارث والتخفيف من آثارها، ومن ثم يساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

يرى وفدي أن تدابير بناء الثقة، المتأصلة في الالتزامات السياسية، يمكن أن تؤدي دورا كبيرا في تهيئة بيئة مؤاتية لنزع السلاح العام والكامل بما يتماشى مع المبادئ المعترف بها عالميا. وفي هذا السياق، ترحب نيبال باتخاذ هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، وبذلك تكسر حالة من الجمود استمرت طويلا.

لقد بلغت الآثار الإنسانية والإنمائية، على صعيد العالم، لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها أبعادا تثير القلق. علينا أن نوقف الدمار الهائل الذي تلحقه هذه الأسلحة بالبشر من خلال التنفيذ الفعّال ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. إنّ التعاون الدولي لا مناص منه لتعزيز قدرة أفقر البلدان على التنفيذ الكامل والفعال لنظم عدم الانتشار، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وغيرها من الصكوك الدولية لنزع السلاح. ويجب على المجتمع الدولي العمل بشكل جماعي لتعزيز آليات الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمنع العناصر الإجرامية من إساءة استعمالها على نحو تدريجي. وهذه التدابير تسهم إسهاما مباشرا في تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٦,٤، الرامي إلى تخفيض تدفقات الأسلحة غير المشروعة.

يعتقد بلدي أن النهج الإقليمي لنزع السلاح يكمل النهج العالمي. ويمكن أن تقوم الآليات الإقليمية بأدوار أكبر في تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح العام وتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل إحراز عالم ينعم

بالسلام وخال من النزاعات وسوء الفهم. ولذلك، يتعين مواصلة تعزيز مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح ورفدها بالموارد وتطويرها بوصفها مستودعات لأفضل الممارسات لنشر المعلومات المتصلة بنزع السلاح. وفي هذا الصدد، تدعو نيبال إلى تنشيط المداولات الإقليمية لنزع السلاح في إطار عملية كاتماندو. إن نيبال ملتزمة بمواصلة الإسهام في اتخاذ تدابير استباقية في تعزيز أنشطة نزع السلاح، وتشجيع اتخاذ تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال التثقيف، وكذلك توفير منتديات المسار الثاني لهذا الغرض.

كما جرت عليه العادة في السنوات السابقة، سيعرض وفدي في الدورة الحالية للجنة مشروع قرار بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. ونقدّر الدعم المستمر من جميع الوفود لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. كما ندعو جميع الوفود المشاركة بصورة تقليدية والوفود التي من المحتمل أن تشارك إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار. وفي السياق ذاته، تكرر نيبال النداء الذي وجهه الأمين العام إلى البلدان في المنطقة وخارجها لتقديم التبرعات للمركز لكفالة استدامة أنشطته وعملياته، ولتمكينه من النهوض بالولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة.

في الختام، نثق بأن مداولات اللجنة ستسهم في تعزيز خطاب نزع السلاح بغية إقامة عالم أكثر أمنا وأكثر استقرارا وأكثر أمانا. ونعتقد أن التمويل الحصيف للجهود الإنمائية من شأنه أن يساعد إلى حد كبير على منع نشوب النزاعات التي غالبا ما تتفشى في ظروف الفقر والإقصاء. بيد أنه رغم افتقار التنمية إلى التمويل المتواصل، يُنفق قدر هائل من الموارد سنويا على تحديث الأسلحة النووية وتكديس مختلف الأسلحة. فلو حُولت هذه الموارد إلى القضايا الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، بل لو حُولت نسبة مئوية بسيطة منها، لساعد ذلك على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع، قبل عام ٢٠٣٠ بكثير. وتدعو نيبال الجميع إلى التكاتف في هذا الاتجاه.

السيد المعايطة (الأردن): السيد الرئيس، أود في البداية، أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة، بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. إن وفد بلدي على ثقة كاملة بأنكم، بما تتمتعون به من قدرات وخبرات، ستساهمون في نجاح العمل الذي تضطلع به اللجنة. ولا يفوتني في هذا الصدد أن أعرب عن تهانينا لأعضاء المكتب الآخرين، وأن أعرب أيضا عن خالص التقدير للجهود التي بذلتها الجزائر في رئاسة الدورة السابقة.

يؤيد وفد بلدي أيضا البيان الذي ألقاه وفد اليمن بالنيابة عن المجموعة العربية والبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة دول حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

يؤكد الأردن دائما على أن اللجنة الأولى منتدى لا غنى عنه وبالغ الأهمية في التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار، وأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية. وتوفر اللجنة الأولى أيضا الفرصة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة. لذلك يجب على الدول الأعضاء التأكد من اللجنة تقوم بالدور المنوط بها، وهو ما سنعمل عليه من جانبنا خلال انعقاد جلسات اللجنة.

من هذا المنطلق، يحدونا الأمل في أن يشكل التقدم المحرز خلال هذا العام، والذي تمثل اعتماد معاهدة ملزمة قانونا بحظر الأسلحة النووية، إضافة هامة إلى منظومة الأسلحة النووية. لقد كان الأردن دائما من أوائل الدول التي انضمت إلى الأغلبية العظمى من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، انطلاقا من إيمانا راسخا بثقافة السلام وأهمية تحقيق الأمن في العالم. وفي مقدمة ذلك، التزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعضوية الأردن في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من المنظمات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والحد من انتشارها.

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يود وفد بلادي التأكيد مجددا على ضرورة التزام الدول الأطراف بتنفيذ أحكام الاتفاقية، ويتمسك بشكل كامل وغير قابل للتراجع بتنفيذ القرارات والالتزامات التي تم إقرارها، وخاصة القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، واللذان شكلا الركيزة الأساسية والمحورية في إطار مسألة التمديد اللانهائي للمعاهدة. وعليه، ندعو الدول المودع لديها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الالتزام بمسؤولياتها والعمل على تنفيذ القرارات المترتبة على هذه المعاهدة. كما نعيد التأكيد على ضرورة انضمام إسرائيل للمعاهدة وإخضاع جميع منشآتها ونشاطاتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى الاستمرار في تقديم الدعم لمشروع القرار العربي المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“ وذلك إسهاما في إرساء أسس السلام والاستقرار في المنطقة.

إن اتفاقية منع الانتشار النووي رسخت وأطرت في مادتها الرابعة حق الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونحن في الأردن نشدد على أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من قبل جميع الدول هو أحد الحقوق غير القابلة للتصرف، سيما وأن الكثير من الدول تحتاج إلى تطوير برامج للاستخدامات السلمية للطاقة النووية لتشكل عنصرا من شبكات إنتاج الطاقة وطنيا فيها، خاصة تلك الدول التي لا تتواجد فيها مصادر أخرى للطاقة تغنيها عن تنويع مصادر الطاقة واللجوء إلى خيار استخدام الطاقة النووية لغايات سلمية وتنموية لا غنى عنها لإنجاح وإنجاز عملية التنمية المستدامة. وغني عن القول أن هذه الاستخدامات السلمية يجب أن تراعي أقصى معايير الأمن والأمان المتعارف عليها دوليا، مثلما أن هذه الاستخدامات السلمية والبرامج يجب أن تخضع للرقابة التي تتولاها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لنظام الضمانات الشاملة المعمول به في الوكالة، وبما يضمن ممارسة الدول لحقها في الاستخدام السلمي الأصيل في المعاهدة.

لقد كان الأردن من أوائل الدول التي وقعت وصادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٨. كما تم استضافة التمرين الميداني المتكامل والذي يعد أحد أكثر التمارين الميدانية التفتيشية تطورا، والذي أجرته منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في البحر الميت بعد تحضير استغرق أربع سنوات استخدمت فيه ١٥٠ طنا من المعدات المتخصصة، حيث يولي الأردن أهمية بالغة لدخول المعاهدة حيز النفاذ كعنصر أساسي في منظومة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وبهذا الصدد، يناشد وفد بلادي الجميع للتوقيع والمصادقة على هذه المعاهدة، ودول الملحق الثاني على وجه الخصوص.

لقد أصبح التقدم التكنولوجي المتسارع في عالم الفضاء الإلكتروني تحديا دوليا يحتم علينا العمل على تكثيف الجهود المشتركة من أجل إيجاد آلية فعالة لمواجهة خطر المجموعات الإرهابية التي تسعى لاستغلال هذا الفضاء للقيام بأنشطتها الإرهابية.

وفيما يتعلق باستخدامات الفضاء الخارجي، فإننا نشدد على ضرورة منع تسليحه، وعلى حق جميع الدول في استخدامه للأغراض السلمية فقط. ولهذا، فإن أي مسعى دولي في هذا الصدد يجب أن ينصب على تقنين وتنظيم هذا الحق وليس تقييده.

ختاما، فإن وفد بلادي يؤكد على دعمه التام لأعمال اللجنة الأولى ويتطلع للعمل مع جميع الدول الأعضاء بشكل وثيق، وذلك تحت قيادتكم خلال هذه الدورة.

السيد بانايوتوف (بلغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين، على توليكم رئاسة ومهام دورة اللجنة الأولى لهذا العام، على الترتيب. ويمكنكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي الكامل لجهودكم الرامية إلى توجيه المداولات لاختتامها بصورة ناجحة. كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، السفير صبري بوقدوم ممثل الجزائر، على قيادته للجنة خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2). وأود الآن تسليط الضوء على بعض النقاط التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

إن تركيز عمل اللجنة الأولى منصب على نزع السلاح والأمن الدولي؛ بيد أننا نبدأ مداولاتنا في وقت صعب بوجه خاص، سواء بالنسبة لنزع السلاح أو الأمن الدولي. إن تكرار التجارب النووية والتسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تحد لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مدعاة للقلق البالغ. فسلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليس تهديدا لشبه الجزيرة الكورية والمنطقة فحسب، بل إنه يشكل تهديدا للسلام والأمن على مستوى العالم. ونناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لوقف برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية بصورة نهائية وبشكل كامل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، والانخراط في حوار بناء مع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي.

ولا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة، المعنية ببرنامج إيران النووي، التي أبرمت في تموز/يوليه ٢٠١٥ تتسم بأهمية تاريخية. فهي دليل على أنه حتى المسائل المعقدة للغاية يمكن حلها عن طريق الوسائل الدبلوماسية. ويكتسي تنفيذها الكامل أهمية بالغة بالنسبة للاستقرار الإقليمي والعالمي، ونشجع جميع الأطراف في خطة العمل إلى مواصلة التقيد الصارم باختصاصاتها.

ولا تزال بلغاريا ملتزمة تماما بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. بيد أن مجرد حظرها من خلال وثيقة لن يمكننا من تحقيق ذلك الهدف. ونعتقد اعتقادا راسخا أن أي تقدم في نزع السلاح النووي لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخصوصا المادة السادسة. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الأساس للنظام الدولي لعدم الانتشار، وإطار عمل نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي أن يكون الهدف من جهودنا هو اتباع نهج بناء وواقعي وتدريجي يستند إلى تدابير عملية وقابلة للتنفيذ، وهي لبنات ستعزز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتشمل هذه الخطوات العملية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتغلب على الجمود في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق عضويته، والبدء في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ومن دواعي القلق البالغ الأخرى بالنسبة لبلدي وللمجتمع الدولي أن الأسلحة الكيميائية، على الرغم من حظرها، لا تزال تستخدم لقتل الناس، على النحو المبين في التقارير الواردة من سورية. وتدين بلغاريا بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية. وينبغي ألا تمر هذه الأفعال دون عواقب، كما ينبغي مساءلة جميع الجناة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نقدم الدعم الكامل للعمل الذي تقوم به آلية التحقيق المشتركة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن مسؤوليتنا المشتركة ألا نسمح بتآكل قاعدة تعارض استخدام هذه الأسلحة.

وفي حين أنه من المؤسف عدم التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإننا مقتنعون بأن المعاهدة بحاجة إلى مزيد من التعزيز. ولا يزال

بلدي ملتزما بالعمل على تحقيق هذه الغاية. ونتوقع أن يتم الاتفاق على برنامج عمل فيما بين الدورات الموضوعية خلال الاجتماع المقبل للدول الأطراف.

كما أن مجال الأسلحة التقليدية يستحق الاهتمام. وبالنسبة لبلدي، فإن التقدم المحرز في هذا المجال يكتسي أولوية قصوى. وبلغاريا ملتزمة بقوة بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة فضلا عن تنفيذها تنفيذا كاملا. وبصفتنا عضوا في مكتب المؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدة، فإننا سنواصل العمل الجاد من أجل تعزيزها. فبوضع قاعدة دولية بشأن الاتجار المسؤول بالأسلحة، سيتعين على معاهدة تجارة الأسلحة الاضطلاع بدور هام في منع الأعمال الوحشية، وكبح الإرهاب، وتعزيز الأمن الدولي.

كما يتيح لنا المؤتمر الاستعراضي الثالث لعام ٢٠١٨ بشأن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فرصة لتعزيز النظام العالمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وينبغي ألا تفوتنا.

إن التهديدات الجديدة الناشئة، مثل ضعف الفضاء الإلكتروني، تتطلب اهتمامنا الفوري. ونحن بحاجة إلى قواعد جديدة للاستجابة للتحديات الجديدة. وفي ذلك الصدد، تؤيد بلغاريا تطوير المبادئ والمعايير الدولية للسلوك المسؤول في الفضاء الإلكترونية.

أود أن اختتم كلمتي بملاحظة إيجابية. لقد شهدنا أيضا بعض التطورات المشجعة في العام الماضي. إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بشأن التوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، بعد جمود استمر ١٨ سنة، فضلا عن التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء في الفريق العامل المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، يظهر أن الدول الأعضاء بوسعها العمل معا للتوصل إلى نتائج توافقية، حتى بشأن المسائل الخلافية.

السيد وروبليسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. ونتمنى لكم النجاح في الاضطلاع بتلك المهمة الهامة. ويمكنكم التأكد من كامل دعم وفد بولندا لكم وتعاونه معكم.

وتؤيد بولندا تأييدا كاملا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2). وبناء على ذلك البيان، أود أن أشير إلى عدد من المسائل التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لحكومة بلدي.

بعد أن انتخبت بولندا عضوا في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، فإنها تتحمل مسؤولية خاصة عن صون السلام والأمن الدوليين. لقد نظمت حملتنا تحت شعار ”التضامن والمسؤولية والمشاركة“. كما استرشدنا بتلك المبادئ في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وأفضل مثال على تزايد مسؤولية بولندا والتزامها هو تولينا رئاسة الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠. ومنذ بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في عام ١٩٧٠، ما فتئت المعاهدة تمثل الركن الأساسي للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وهي بهذه الصفة، تشكل جزءا أساسيا من نظام الأمن الجماعي الحديث. وتعمل التحديات الجيوسياسية الدولية الحالية على تأكيد دور دولي هام تضطلع به المعاهدة وضرورة التمسك بالمعاهدة وتعزيزها. وتساعد معاهدةُ عدم الانتشار على تخفيف حدة التوتر وبناء جسور الثقة فيما بين الدول، وتسهم بالتالي في إيجاد عالم أكثر أمناً واستقرارا وسلاماً.

وظلت بولندا دائما ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار وعملت على دعم تعزيز المعاهدة. ونعتقد أنه بالرغم من اختلاف الآراء بشأن وتيرة تنفيذ الالتزامات المقطوعة في إطار المعاهدة، فإن جميع الدول الأطراف في المعاهدة تشارك أهداف المعاهدة. ونود أن نبني على المعاهدة، وأيضا أن نحافظ على الجو الإيجابي الذي كان موجودا خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية المعقودة في عام ٢٠١٧ في ظل الرئاسة المحنكة لهولندا. ونحن منفتحون على الحوار مع جميع البلدان المهتمة. وستركز رئاسة بولندا للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٨ على التمسك بسلامة المعاهدة ومصداقيتها، وعلى تهيئة بيئة للحوار المفتوح والشامل للجميع، والقائم على الاحترام المتبادل والمستم بالشفافية وعلى ضمان أن يكون الاجتماع على أكبر قدر ممكن من الكفاءة ويعمل بمثابة خطوة عملية نحو المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، الذي يصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار.

ولا يزال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يشكل أولوية أخرى. ونرحب بالجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تلك الغاية، مثل الإعلان الصادر مؤخرا عن مؤتمر المادة الرابعة عشرة المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في نيويورك.

ونشعر بقلق بالغ من التجربة النووية السادسة التي أجرتها مؤخرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الاستفزازية والتقيد بالتزاماتها الدولية، والعديد من قرارات مجلس الأمن التي تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن جميع برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه.

وتؤيد بولندا اتخاذ نهج تدريجي للخطوة خطوة نحو نزع السلاح النووي، مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول والتزاماتها. ونعتقد أنه سيكون من لبنات البناء الهامة الأخرى في ذلك الاتجاه بدء المبكر للمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي ذلك السياق، نرحب بإنشاء فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفقا للقرار ٢٥٩/٧١. وأوفدت بولندا أحد كبار الدبلوماسيين للعمل عضوا في ذلك الفريق. ونأمل أن تؤدي نتائج عمل الفريق إلى تيسير العملية وفي نهاية المطاف إلى بدء المفاوضات بشأن المعاهدة.

إن انتشار القذائف التسيارية، وبخاصة القذائف القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل، لا يزال يشكل تحديا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ومرة أخرى، تشكل أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبخاصة عملياتها لإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات المحتملة، مصدر قلق كبيرا للمجتمع الدولي. وتتولى بولندا حاليا رئاسة أعمال مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، وهي الأداة الرئيسية لتدابير الشفافية وبناء الثقة. وتشكل مدونة قواعد السلوك مع الدول الـ ١٣٨ المشاركة فيها نموذجا جيدا لكيفية تمكن الصكوك المتعددة الأطراف والتوافقية والملزمة سياسيا من الاضطلاع بدور كبير في سياق الأمن الدولي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أبلغ اللجنة بأننا، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، سنستضيف حدثا جانبيا للاحتفال بالذكرى الخمسين لمدونة لاهاي لقواعد السلوك. ولكن ينبغي ألا ننسى الدور الذي تؤديه صكوك عدم الانتشار الأخرى خارج نطاق آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وقد أثبتت المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي فعاليتهما، وتشارك بولندا بنشاط في كلتيهما.

ومثلما فعلنا في السنوات السابقة، ستعرض بولندا على الجمعية العامة هذا العام مشروع قرار بشأن تنفيذ اتفاقية

الأسلحة الكيميائية. وسوف يشدد مشروع القرار على الدور الاستثنائي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في ميدان نزع السلاح ومنع عودة الأسلحة الكيميائية، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي وتوفير الحماية من الأسلحة الكيميائية.

لقد أصبح الدور الذي تؤديه جهودنا هذه أكثر أهمية من ذي قبل. وقد احتفلنا هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكان ينبغي أن يكون ذلك الحدث فرصة طيبة للثناء على إنجازاتنا والتطلع بروح من التفاؤل إلى المستقبل. وبالرغم من كثرة النجاحات التي تحققت خلال السنوات الأخيرة، فإن العالم لا يزال يشهد للأسف، تهديدات وتحديات حقيقية ذات صلة بالأسلحة الكيميائية اليوم، بما في ذلك قاعدتها الأساسية، ألا وهي استخدام الأسلحة الكيميائية. ويثير ذلك شكوكا في نزاهة الاتفاقية نفسها، وفي مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونظرا لضيق الوقت، سأتناول المسائل الكيميائية باستفاضة أكثر خلال المناقشة المواضيعية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أبلغ الأعضاء بأننا سنفتتح في الساعة ١٥/١٨ مساء اليوم المعرض المخصص لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة الكيميائية في مطعم الخدمة الذاتية.

وما تزال بولندا تولي أهمية كبيرة للجهود المستمرة في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ولا تزال تلك الاتفاقية بمثابة أهم منتدى تستطيع فيه الدول الإعراب عن شواغلها المتعلقة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني بحرية تامة ودون أية قيود. ونعرب عن تقديرنا للإمكانية التي تتيحها الاتفاقية في مجال التصدي للتهديدات الناجمة عن الأسلحة التقليدية الحالية والتكنولوجيات الناشئة مثل منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

وتواصل بولندا الالتزام بالجهود المشتركة لمكافحة الآثار اللاإنسانية للأجهزة المتفجرة الارتجالية الصنع ذات التأثير السلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول على نطاق عالمي.

وينبغي ألا ننسى كذلك الأثر السلبي الاجتماعي والاقتصادي نفسه للتدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستتاح لنا في العام القادم، خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الفرصة لتعزيز التزامنا بالتصدي الفعال لمثل هذه التحديات العالمية. وتعتزم بولندا، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، تعزيز سياسات تصدير تتسم بالمسؤولية في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن التشديد على أهمية الأمن المادي وضمان إدارة مخزونات تلك الأسلحة، في جملة أمور.

وتسلّم بولندا بفداحة أثر الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب على الأوضاع الإنسانية والاستقرار والتنمية. وسنواصل الالتزام بضمان إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ اتفاقية حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد. وسيكون الاجتماع السادس عشر للدول الأطراف المقرر عقده هذا العام اجتماعا استثنائيا تحتفل فيه الدول الأطراف بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الاتفاقية والتوقيع عليها.

وختاما، أود أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، أننا نتطلع إلى التعاون معكم ومع موظفيكم، فضلا عن جميع الأمم في إنجاح دورة اللجنة الأولى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين في إطار ممارسة حق الرد، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها في هذا الصدد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية.

لا يزال يوجد متكلمان مدرجان في القائمة للكلام في مداخلة لجلسة اللجنة المنعقدة يوم الجمعة، ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وسوف نستمع إلى هذين المتكلمين أولاً.

السيدة سيونغ – مي يون (جمهورية كوريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد طلبت الكلمة لممارسة حقنا في الرد على البيان الثاني الذي أدلى به وفد كوريا الشمالية يوم الجمعة، ٦ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/72/PV.6). لا أجد ثمة ضرورة لدحض حججه نقطة تلو نقطة، لأن تاريخ الاستفزازات العسكرية لكوريا الشمالية فيما يتعلق بالوضع الحالي في شبه الجزيرة الكورية يتحدث عن نفسه.

ما من حكومة تجلس وتنتظر، بينما تشهد حالة يتعرض فيها أمنها الوطني للخطر. إننا إذ نعمل جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، سوف نظل نتكلم بصراحة ونتصرف بحزم لوقف برنامجي كوريا الشمالية المتعلقين بالأسلحة النووية والقذائف. على بيونغ يانغ ألا تستخف بعزم جمهورية كوريا والمجتمع الدولي. فأي استفزاز آخر من جانب كوريا الشمالية سيقابل برد حازم، ليس فقط من قبل التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا، بل أيضا من جانب المجتمع الدولي بأسره.

بما أن الوقت أخذ يداهمنا، فإن الفرصة لإيجاد حل لهذه المسألة بدأت تتلاشى. يجب على كوريا الشمالية أن تغتنم الفرصة بسرعة قبل فوات الأوان وأن تختار مسار نزع السلاح النووي. إن جمهورية كوريا ملتزمة التزاما راسخا بإيجاد حل سلمي لهذه المسألة، وهي مستعدة للدخول في حوار جدي مع كوريا الشمالية إذا ما غيرت مسارها والتزمت بنزع السلاح النووي.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، على الرغم من أن ممثل بريطانيا لا يستحق الرد عليه، إلا أنني أنصح ممثل بريطانيا بأن تسمح حكومته لشعب إسكتلندا بممارسة حقه في تقرير المصير، وأن تخرج بلاده من مستعمرة جبل طارق، وأن تحل مشاكلها المتفاقمة مع الاتحاد الأوروبي، وأن تهتم بمشاكلها الداخلية، بدلا من دس أنفها في قضايا الآخرين، والاعتذار للشعب العراقي عن غزو العراق عام ٢٠٠٣، وتقديم توني بلير للمحاكمة، ودفع تعويضات للشعب العراقي جراء تدمير العراق.

نحن نعيش في القرن الحادي والعشرين، وما زالت بريطانيا تحتل مناطق مختلفة في العالم، ونطالبها بإنهاء احتلالها للأراضي غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة ممارسة لحقي في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل سوريا.

إن الدليل على الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سوريا يذكرنا بأنه من المهم جداً لمجلس الأمن تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بغية تحديد الطرف الذي كان مسؤولاً عن استعمال تلك الأسلحة. وأكدت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية استخدام الأسلحة الكيميائية، مما يساعد في التأكيد بأن الذين استخدموا أسلحة كيميائية في سوريا سوف يحاسبون على أفعالهم.

إن سوريا، من خلال استخدامها المستمر للأسلحة الكيميائية وعدم تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية في مجمله، لا تزال غير متقيدة بالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). يجب على النظام أن يكف فورا عن استخدام الأسلحة الكيميائية والقضاء قضاء مبرما على برنامجه للأسلحة الكيميائية بشكل لا رجعة فيه، وذلك امتثالا لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). فاستخدام المواد الكيميائية كالأسلحة من جانب أي طرف في سوريا أمر مروع ويشكل انتهاكا للمعايير والقواعد الدولية التي تحظر هذا الاستخدام. وقد أعربت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة عن

إدانتها القوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية وضرورة مساءلة الذين يستخدمون هذه الأسلحة.

أود أن أتطرق إلى آلية التحقيق المشتركة. تؤيد الولايات المتحدة بشدة الجهود التي تبذلها آلية التحقيق المشتركة للاضطلاع بولايتها للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. فاستخدام المواد الكيميائية كأسلحة في سوريا مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي بأسره. لقد أوضحنا بأن منع استخدام وانتشار الأسلحة الكيميائية يصب في المصالح الوطنية الحيوية للولايات المتحدة وأنه، إذا لزم الأمر، سوف نتصرف لمنع القتل العشوائي للمدنيين بهذه الأسلحة الرهيبة والمروعة. وستواصل الولايات المتحدة السعي من أجل المساءلة من خلال مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتيقن من قيام أي طرف باستخدام الأسلحة الكيميائية.

السيد آل خليفه (قطر): طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد على ممثل النظام السوري الذي وجه اتهامات ضد بلدي لا أساس لها من الصحة، إلا في مخيلته. إننا نرفض رفضا قاطعا تلك الاتهامات الباطلة والمفضوح كذبها.

من المفارقات العجيبة أن يخاطب ممثلو النظام السوري اللجنة متكلمين عن المواد الكيميائية السامة، وهم يمثلون نظاما أصبح ممعنا في استخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة كأسلحة، ولديه سجل حافل بالجرائم والفظائع، وموثقا بالتقارير الأممية، بمن فيها التقريران الثالث والرابع للآلية المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، حيث أكد هذان التقريران ضلوع قوات النظام في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. وكذلك التقرير الصادر في الشهر الماضي عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في بلدة خان شيخون، ويضاف ذلك إلى سجل النظام الحافل بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية على مدى سنين. ومن الطبيعي أن مثل هذا السجل يدفعه إلى السعي لتضليل المجتمع الدولي وتحويل انتباهه عن هذه الجرائم وإلقاء مسؤولية ارتكابها على الدول التي أخذت على عاتقها الدفاع عن الشعب السوري، بما يتوافق مع القانون الدولي.

إن توجيه رسائل عديدة إلى الأمم المتحدة تتنبأ بوقوع هجمات بالأسلحة الكيميائية، بينما السيناريو الكامل لذلك لا يدل إلا على شيء واحد، أي وجود معرفة ونية مسبقتين باستخدام هذه الأسلحة، وهي محاولة لإلصاق تلك الجرائم بالدول التي تعبر عن رفضها الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

كذلك من المفارقات العجيبة تكرار كلام ممثلي النظام عن خطر الإرهاب، في الوقت الذي أدت فيه السياسات غير المسؤولة التي يتبعها النظام السوري إلى ظهور جماعات إرهابية لم تعرف المنطق مثيلا لها. وعلى النقيض تماما فإن لدولة قطر سجلا إيجابيا ومعروفا، وهو سجل يشيد به المجتمع الدولي في مختلف المجالات، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب.

السيد الجايدي (ليبيا): جاء في بيان سورية أنه تم نقل أسلحة كيميائية من ليبيا إلى سورية، وهي التي تم استخدامها هناك. وعليه نود أن نوضح، كما أكدنا في السابق، أنه ومنذ نهاية عام ٢٠١١ وبداية عام ٢٠١٢ والعوامل الكيميائية التي كانت موجودة على الأراضي الليبية هي تحت الرقابة الصارمة من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وهذه العوامل أو السلائف تتمثل في غاز الخردل فقط وأن المثبت استخدامه، وحسب تقارير المنظمة، في سوريا هو غاز السارين وليس الخردل، وأن المنظمة قد باشرت بنجاح التخلص من هذه العوامل في ليبيا.

وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ كانت المنظمة قد أكملت بنجاح وعلى نحو واف تدمير غاز الخردل تدميرا محققا منه. فأصبحت الأراضي الليبية منذ ذلك التاريخ خالية تماما من

أي تواجد لأي شكل من أشكال الأسلحة الكيميائية القابلة للاستخدام.

وكانت الأمانة الفنية للمنظمة قد أكدت ذلك بحلول شهر أيار/مايو ٢٠١٤. ولم تثبت تقارير المنظمة وجود غاز السارين بتاتا ضمن ما كانت تمتلكه ليبيا من أسلحة كيميائية.

وفضلا عن ذلك، وفي خطوة متقدمة، وصلت أطوار هذا الملف إلى مراحلها النهائية، وذلك بترحيل ما تبقى من مخزون السلائف الكيميائية إلى ألمانيا في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، حيث تتواصل بمرفق مونستر أنشطة التدمير.

ومن المخطط إتمامها بشكل نهائي بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

السيد ري إين إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): سأتوخى الإيجاز الشديد في ممارسة حقي في الرد على ممثلي البلدان الذين أدلوا بملاحظات غير المقبولة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي أن يعلموا كنه التهديد الرئيسي لتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي العالم. وفي الجلسات السابقة، أوضحت موقفنا عدة مرات إزاء الردع النووي للدفاع عن النفس في بلدنا. ولذلك، فإنني أعتقد أنني لست بحاجة إلى تكرار ذلك. بيد أنني أودّ أن أوضح أمرا واحدا. إننا ينبغي ألا نحجم أو نتراجع شبرا واحدا عن الطريق المؤدي إلى تعزيز القوة النووية، التي اخترناها لحماية سيادتنا وحقنا في الوجود والمصالح العليا للبلد.

وأود أيضا أن أوضح شيئا لممثل كوريا الجنوبية، الذي قدم ملاحظات غير ذات صلة ضد بلدنا. ومن خلال ذلك الممثل، أود أن أقول لحكومة كوريا الجنوبية: أفعلي ما تريدين أن تفعليه، ولكنني أعتقد أن أحلامك لن تتحقق، لأن كوريا الجنوبية هي البلد الوحيد ضمن الدول الأعضاء الذي يسلم بشكل كامل رمز الدول ذات السيادة – وهو سلطة السيطرة على قواتها العسكرية – للقوى الخارجية. ولكنني أحذر كوريا الجنوبية من أنها ستتحمل المسؤولية عن جميع العواقب الكارثية الناجمة عن أعمالها الوحشية.

السيد كاناي (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرفض رفضاً قاطعاً الادعاءات التي صدرت عن ممثلي النظام السوري. لقد أثبتت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة السجل الجنائي لذلك النظام في الاستعمال الطائش للمواد الكيميائية السمية كأسلحة في ثلاث حالات في سورية – في تلمنس في عام ٢٠١٤، وفي قميناس في عام ٢٠١٥، وفي سرمين في عام ٢٠١٦. وكما قلنا في بياننا، فإن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل جريمة ضد الإنسانية وجريمة من جرائم الحرب، ولا بد من إخضاع المسؤولين في النظام الذين ارتكبوا تلك الأفعال المروعة للمساءلة.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): لقد ألقى ممثل نظام بني سعود الوهابي راعي الإرهاب التكفيري في العالم، بيانا مليئا بالنفاق والمغالطات، وذلك في محاولة يائسة للتغطية على الجرائم التي يرتكبها نظام بني سعود في كل من اليمن والبحرين والعراق وسورية. ووصل هذا الإرهاب الوهابي إلى نيجيريا وإلى العواصم الغربية. ومن غير المقبول أن يموِّل نظام بني سعود مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بأكثر من ١٠٠ مليون دولار في الوقت الذي يستمر فيه بانتهاك قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب، من خلال تقديم بلايين الدولارات لتمويل الجماعات الإرهابية في سوريا.

كما ينفق هذا النظام مئات الملايين من الدولارات على المراكز الدينية في جميع أنحاء العالم لنشر الأيديولوجية الوهابية التي تشجع على كراهية الأديان الأخرى وتدعو إلى الموت والدمار. إضافة إلى ذلك، يقوم هذا النظام بتجنيد الآلاف من الشباب وإرسالهم إلى سوريا والعراق لارتكاب الجرائم الوحشية بحق المدنيين هناك.

إن نظام بني سعود قائم على اضطهاد الشعب السعودي، وبالأخص في المنطقة الشرقية. ومؤخرا، قام ذلك النظام بتدمير مدينة العوامية بالكامل. ونشير في هذا السياق، إلى أن هذا النظام قد قام في هذا العام فقط بقطع ١٥٠ رأس إنسان بحد السيف على غرار ما يقوم به تنظيم داعش الإرهابي.

إن نظام بني سعود يقوم بهدر بلايين الدولارات على تسليح ودعم الجماعات الإرهابية بدلا من تكريسها للتنمية وتطوير المجتمع، بما في ذلك إتاحة الفرصة للمرأة لكي تقود السيارة. وعلى ما يبدو، فإن ممثل نظام بني سعود قد شكل بعثة لتقصي حقائق خاصة به وتوصلت إلى نتائج قبل انتهاء آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من عملها. وسأكتفي بهذا القدر بالنسبة للسعودية.

لقد قال محمد المسفر، وهو أكاديمي قطري ويُعدُّ المنظِّر الإعلامي لمشيخة قطر، قال على التلفزيون القطري الرسمي اليوم بأنهم مستعدون لاستخدام الأسلحة الكيميائية في مواجهة تمرد الحشد القبلي في قطر. ونحن بالطبع مستعدون لتزويد من يرغب بالرابط الإلكتروني لهذه المقابلة.

لقد صرح خالد بن محمد العطية بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى صحيفة ”لوموند“ الفرنسية وفي رده على سؤال بشأن موقف حكومة بلاده من تنظيم جبهة النصرة، وما إذا كانت تعتبره جماعة إرهابية، ذكر العطية، وأقتبس:

”إن الجماعات المسلحة تقاتل من أجل الإطاحة بالنظام. ولا يمكن للمعتدلين أن يقولوا لجبهة النصرة امكثوا في بيوتكم لأننا لا نريد العمل معكم. فالظروف الميدانية ينبغي أخذها في الاعتبار وينبغي أن نكون واقعيين.“

إن الواقعية السياسية لمشيخة قطر تقوم على تحدي الشرعية الدولية وخرق قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب ودعم تنظيم جبهة النصرة، المصنف كتنظيم إرهابي على قوائم مجلس الأمن. وهكذا تعمل قطر، فهي كما يعلم الجميع تدعم الإرهاب في كافة الأماكن.

أشار ممثل الولايات المتحدة، الآن إلى سوريا. وأود أن أذكّره بوثائق ويكيليكس المطبوعة في أمريكا والتي تشير إلى برقيات سرية تم تبادلها بين وزارة خارجية بلده والسفير الأمريكي في دمشق في عام ٢٠٠٦ وفيها خطط لقلب نظام الحكم في بلادي. كما أدعوه إلى مذكرات السيدة هيلاري كلينتون، والتي اعترفت فيها بأن الإدارة الأمريكية هي التي خلقت داعش وجبهة النصرة وتنظيم القاعدة. عشرات من الكتب بهذا الصدد تم تأليفها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وهي كلها تحدثت عن التلاعب بالإرهاب السياسي الإسلاموي تحديدا من أجل تقويض الحكومات في منطقتنا العربية والشرق أوسطية.

هل هناك من ينسى ما حدث في العراق؟ وهل يمكن أن ننسى فضيحة غزو العراق وما أدى إليه ذلك من مصائب في منطقتنا وفي العراق؟ وهل ننسى أن الإدارة الأمريكية السابقة قد أنفقت ٥٠٠ مليون دولار على تدريب ٤٩ إرهابي فقط، كما يدعون، لتحرير سوريا من الحكم الحالي وانتهى الأمر بالإرهابيين الـ ٤٩ إلى الانضمام إلى جبهة النصرة وداعش مع أسلحتهم الأمريكية؟

لقد التزام بلدي بكافة أحكام معاهدة الأسلحة الكيميائية ونفذ كل التزامات المعاهدة. وهذا اللغو في الحديث، الذي حاول ممثل الولايات المتحدة القيام به، غير مقبول ومرفوض. فهو أعلم من غيره بأن بلده شارك في تدمير المخزون خارج الأراضي السورية. وهم يعلمون ماذا كانت الإمكانيات وأين تم تدميرها. وسأكتفي بهذا القدر.

السيد المطيري (المملكة العربية السعودية): يمارس بلدي حقه في الرد على ادعاءات ممثل سوريا. فقد اعتدنا على تهرب النظام السوري من مسؤولياته والخروج عن سياق الموضوع

ومحاولة صرف الانتباه عن ممارساته القمعية تجاه شعبه باختلاق ادعاءات باطلة ولا أساس لها من الصحة، في ظل استمرار عدم امتثاله للقرارات الدولية، وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تدين جرائم النظام السوري وممارساته ضد شعبه.

لقد أشارت المملكة في كلمتها إلى نتائج التقرير الخامس لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة التي يدعي ممثل النظام السوري التزامه بها. وقد أثبت التقرير مسؤولية النظام السوري عن ثلاث هجمات بالأسلحة الكيميائية. وقد أشرنا إلى هذا التقرير (انظر S/2017/131).

ومن هنا، فإنني أوجه حديثي إلى المجتمع الدولي لكي يضطلع بمسؤولياته وبالوقوف إلى جانب الشعب السوري الشقيق ومحاسبة كل من تلطخت أياديهم بدماء هذا الشعب.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.